الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مستغانم-

من إعداد الطالبتين:

-قلال خيرة

-عزالدين معزوزة

تحت إشراف الأستاذ:

-دقيش مختار

لجنة المناقشة:

- بن عامر مصطفى مناقشا
- نورين مولود رئيسا
- دقيش مختار مشرفا

السنـــــة الدراســـــــــية: 2023/2022

الاهداء

الإهداء

بكل بساطة وتقدير اهدي ثمرة جهدي إلى:

التي لم تبخل عليا بدعائها يوما أمي الحنونة "خديجة. الى الذي أوصلني إلى رتب المعالي أبي العزيز "الشارف".

اهدي عملي هذا إلى عمي "عبد الله" بمثابة الأب رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

واهدي عملي هذا إلى إخواني الأعزاء خاصة "ميلود "سندي الذي تجاوز

معي صعاب الحياة، وزوجاتهم وأولادهم خاصة الغالي "عبد العزيز".

وكذا أخواتي" نورية وصفية وكريمة «وأولادهم اسأل الله لهم التوفيق.

إ الى عماتي وبناتهم خاصة وحيدة وخديجة، إلى أعمامي وزوجاتهم وأولادهم حفظهم الله.

الى بنات خالتي أحلام مهيدي وأحلام كرداوي اللتان تقاسمت معهم عبء هذه المذكرة.

إلى صديقاتي الفضليات اللواتي سنداني في هذا العمل المتواضع: معزوزة، فاطمة، فاطمة، أموره، أمينة أمال

حفظهم الله لي وأدام محبتنا لبعض.

إلى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع سائلة الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمددنا بتوفيقه

خيـــــرة قلال

الاهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا بتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بهذه المذكرة ثمرة الجهد والنجاح.

وسام التخرج غالي اهديه اليوم الى من أفضلها على نفسي الى والدتي الحبيبة "زوليخة"

والى صاحب الوجه الطيب الذي لم يبخل على طيلة حياته الى والد العزيز "محمد".

ولكل العائلة الكريمة من اخوتي واخواتي وأخي الذي لم تلده أمي "خالد"

والى أختي سندي ونور عتمتي "سمرة

" والى من تقاسمت معي شقائي وفرحتي الى زميلتي "خيرة" .

الى كل رفيقاتي المشوار اللاتي قاسمنني لحظات النجاح والفرحة رعاهم الله ووفقهم:

"فاطمة، منال، مليكة، رانيا، فتيحة، سهيلة، يمينة"

الى مشرفي وأستاذي "مختار دقيش"

"وكل قسم العلوم الاقتصادية بجامعة عبد الحميد بن باديس بولاية-مستغانم-.

الى كل من لهم أثر في حياتي

وأحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

مـــــعزوزة عز الدين

شكـــــــــــروعرفـــــــان

بسم الله والصلاة على خاتم الأنبياء

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

أول الشكر لرب العالمين الذي وهبنا العقل وحسن التدبير

ثانيا نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء

من قريب أو بعيد.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيع

أو ابتسامة أو كلمة طيبة.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذة وطلبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

نخص بالذكر الأستاذ الفاضل أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية د/ "مختار دقيش".

كما نتقدم باحر تشكراننا إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة مستغانم

الفهرس العام

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الشكر	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الأشكال والجداول	/
ملخص الدراسة	/
المقدمة	-أ-
الفصل الأول: البنوك التجارية ووظائفها	**01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	**02**
المطلب1:نشأة و تعريف البنوك التجارية	**03**
المطلب2:خصائص ووظائف البنوك التجارية	**04**
المطلب3: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**05**
المبحث الثاني: عمليات منح القروض في البنوك التجارية	**08**
المطلب1:تعريف القروض البنكية و أنواعها	**08**
المطلب2:الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض	**12**
المطلب3:خطوات منح القروض البنكية	**15**
خلاصة	**17**
الفصل الثاني :لمحة عن القطاع الفلاحي بالجزائر	**18**
تمهيد	**18**
المبحث الأول :القطاع الفلاحي بالجزائر.	**18**
المطلب1: ماهية القطاع الفلاحي	**18**
المطلب2:واقع القطاع الفلاحي بمستغانم	**20**
المطلب3:المشاكل التي يواجهها القطاع و الحلول المقترحة	**26**
المبحث الثاني : تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر	**28**
المطلب1: ماهية التنمية الفلاحية	**28**
المطلب2:مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية	**30**
المطلب3:العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر	**34**

خلاصة	**35**
الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة مستغانم-	**36**
المبحث الأول:تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**36**
المطلب1:لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**37**
المطلب2:وظائف و مهام و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**38**
المطلب3:تعريف المجمع و الهيكل التنظيمي –وكالة مستغانم-	**39**
المبحث الثاني :القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف الوكالة	**42**
المطلب1: مفهوم قرض الرفيق و قرض التحدي	**42**
المطلب2: المجالات التي يشملها قرض الرفيق و التحدي و شروط الاستفادة من القرضين	**48**
المطلب3: الإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد	**50**
المطلب4:مساهمة قرض التحدي و قرض الرفيق في التنمية الفلاحية	**52**
خلاصة الفصل الثالث	**53**
خاتمة	**54**
قائمة المصادروالمراجع	**55**

أولا: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور الإنتاج النباتي في ولاية مستغانم	21
(02)	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية مستغانم	23
(03)	تطور الأسماك في ولاية مستغانم	25
(04)	تطور العمال في مستغانم من 2017الى 2022	31
(05)	مختلف الصادرات في ولاية مستغانم	32
(06)	مختلف الواردات في ولاية مستغانم	32
(07)	المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة	46
(08)	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	47
(09)	نسبة المساهمة	47
(10)	طريقة تمويل المشروع	47
(11)	المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة	48

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أعمدة بيانية تمثل تطورات إنتاج الحبوب في ولاية مستغانم من2016الى2022	22
(02)	منحنى بياني يمثل تطور إنتاج البطاطا والحمضيات والزيتون في ولاية مستغانم بين 2016و2022	23
(03)	منحى بياني يمثل تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء في ولاية مستغانم	24
(04)	أعمدة بيانية تمثل تطور إنتاج العسل والصوف في ولاية مستغانم	25
(05)	أعمدة بيانية تمثل تطور العمال في ولاية مستغانم	31

فهرس المخططات:

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي لبنك تجاري كبير	07
(02)	خطوات منح القروض البنكية	16
(03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة مستغانم-	40
(04)	الدراســـــــة المالـــــــــية للمشروع	45

ملخص الدراسة:

تعتبر البنوك المحرك الأساسي للقطاع الفلاحي الذي يعمل على دعم ومساهمة ومساعدة الفلاحين، بالأموال اللازمة وذلك من اجل تحقيق أهدافه المرغوبة.

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم بفعالية كبيرة في تحقيق عجلة التنمية الاقتصادية للبلد بصفة عامة ومستغانم بصفة خاصة.

أما في الجانب التطبيقي فقد تناولنا القروض الممنوحة هذا القطاع، من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم، والتي تتمثل في قروض الاستغلال (قرض الرفيق) وقروض الاستثمار (قرض التحدي)، وهذا من اجل المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، القطاع الفلاحي، التنمية الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مستغانم-، قرض الرفيق، قرض التحدي.

Study summar :

Banks are considered the main engine of the agricultural sector, which works to support, .contribute and help farmers, with the necessary funds, in order to achieve its desired goals

sector is one of the most important sectors that contribute greatly to the The agricultural .economic development of the country in general and Mostaganem in particular

As for the practical aspect, we have dealt with the loans granted to this sector by the Bank of Agriculture and Rural Development and the Agency of Mostaganem, which are represented in exploitation loans (comrade loan) and investment loans (challenge loan), and this is in order to contribute to the development and development of the sector. Agricultural and economic development

Keywords:

ملخص الدراســـة

bank loans, agricultural sector, agricultural development, Bank of Agriculture and Rural :

Development companion loan, challenge l ,- Mostaganem Agency of

مقدمة عـــــامة

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي فقد أصبح هذا القطاع حلقة وصل بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، بات تطوره ومتانة أوضاعه معيار التحكم بسلامة اقتصاديات الدول وقدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية وتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال منح القروض المصرفية التي تعتبر هذه الأخيرة أهم وظائف البنوك التجارية.

تمنح القروض البنكية حسب الحاجة إليها فمنها استهلاكية ومنها حكومية، وإذا كانت موجهة للإنتاج فهي فلاحية أو استثمارية ومن بين القطاعات التي تتوجه للبنوك لتلبية حاجاتها التمويلية هو القطاع الفلاحي.

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا الدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته في الناتج المحلي وتغطية الاحتياجات الغذائية وتحقيق مستوى من الأمن الغذائي، كما يعتبر مصدر الثروات الإضافية للبلاد وتعتبر الجزائر من بين هذه البلدان التي تهدف لتطوير هذا القطاع وتلبية حاجيات السكان.

ونظرا لأهمية الفلاحة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية، فهي تسعى جاهدا لمواجهة تحديات وسد ثغرة التبعية الاقتصادية من اجل تحقيق تنمية شاملة في هذا القطاع، لذلك عملت الدولة على تجنيد البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات من خلال تمويلات وتسهيلات على شكل قروض مصرفية قد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السباقين في منح القروض الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي رغم مجمل التحديات.

- **الإشكالية:**

على ضوء ما ذكر يمكننا بلورة إشكالية بحثنا حول السؤال الجوهري التالي:

ما مساهمة القروض البنكية في التنمية القطاع الفلاحي بالجزائر؟

ولتوضيح هذه الإشكالية المطروحة يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية؟
2. فيما تكمن أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؟
3. ماهي أنواع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم؟

- **الفرضيات:**

1. الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية هي تقديم قروض وقبول الودائع.
2. تكمن أهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
3. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض استغلالية والأخرى استثمارية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. الرغبة الشخصية في دراسة موضوع القطاع الفلاحي واكتشافه.
2. نقص الوعي عند الفلاحين حول الاستفادة من القروض الفلاحية وإزالة الغموض عنها.
3. حيوية القطاع الفلاحي وأهميته الاستراتيجية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تعزيز مكانة البنوك على المستوى الوطني من حيث منح مختلف القروض
2. المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
3. ضرورة التنمية الفلاحية في اقتصاد الجزائر.

- **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على اهم الإجراءات المتبعة لمنح قرض استثماري أو استغلالي
2. التعرف على مختلف القروض التي يمنحها البنك
3. تسليط الضوء على أهمية القطاع الفلاحي في إحداث تنمية اقتصادية
4. الوقوف على المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي واقتراح حلول لها

- **حدود الدراسة:**

مكانيا: ارتكزت الدراسة على ولاية مستغانم.

أما زمنيا فقد وقعت دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد من الفترة 2018-2022.

فترة التربص: من 2023/02/26 الى 2023/03/12

- **المنهج والأدوات المستخدمة:**

من اجل تجسيد تطلعات هذا البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفما يخص الأدوات لمستخدمة فقد اعتمدنا على المقالات ومذكرات التخرج بالإضافة الى الكتب وبعض المراجع الأخرى.

- **صعوبات البحث:**

من بين اهم الصعوبات التي واجهتنا خلال القيام بهذه الدراسة هي:

1. صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا لسرية المهنة.

- **هيكل البحث:**

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية لدراسة ولتحقيق أهداف البحث، قسمنا الموضوع الى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية والذي جاء بعنوان: «البنوك التجارية ووظائفها" حيث خصصنا المبحث الأول لعموميات البنوك التجارية، وأما في المبحث الثاني تم التطرق إلى عمليات منح القروض في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: جاء فيه أبرز العناوين لموضوع البحث تحت عنوان "لمحة عن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر" حيث جاء في المبحث الأول "واقع القطاع الفلاحي في ولاية مستغانم" أما المبحث الثاني فتناولنا فيه "تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر".

الفصل الثالث: يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة مستغانم. تم تقسيمه إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة

والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فيتضمن: «القروض البنكية الموجهة لقطاع الفلاحي من طرف وكالة - مستغانم-وسنختم بحثنا هذا بخاتمة يعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

- **دراسات سابقة:**

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لنا من معلومات حول هذا الموضوع نجد هناك العديد من البحوث والدراسات التي أنجزت في مختلف الجامعات.

ولعل أهم الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها نذكر ما يلي:

- **دراسة** حنان علوي: مذكرة ماستر بعنوان «دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه لاستثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة بسكرة 2020/2019.

جاءت الدراسة ي ثلاث فصول: تناولت في الفصل الأول، مدخل حول البنوك التجارية وعملية التمويل، وفي الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية وطرق تمويلها، أما في الفصل الثالث: تطرقت إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة.

حيث تبين من خلال الدراسة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية التي خصصتها الجزائر للاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال القروض المخصصة لهذا القطاع ومدى مساهمتها في تقديم الكثير من التسهيلات للفلاحين وتشجيعهم للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- دراسة صفية حميدة قمدان، العربي غويتي: دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر مقال ضمن مجلة العلوم الإدارية والمالية في 2021/05.

لخصت هذه الدراسة إن القروض الفلاحية تساهم بشكل معتبر في دعم المستثمرات الفلاحية وارتفاع متواصل للمنتوج الفلاحي مع زيادة حصيلة هذه القروض.

- دراسة محمد لمين علون، حليمة عطية بعنوان "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائر الجزائري، جامعة محمد خيضر. ولاية بسكرة ضمن مجلة نور للدراسات الاقتصادية 2016/03.

تضمنت هذه الدراسة مجهودات الحكومة الجزائرية التي أولتها للقطاع الفلاحي، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهله لرفع عجلة التنمية مع زيادة الناتج الداخلي.

- دراسة عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير مذكرة ماستر تحت عنوان" آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، جامعة مسيلة 2017/2016.

جاءت الدراسة في ثلاث فصول، الفصل الأول تناولوا فيه نشاط البنوك التجارية والفصل الثاني واقع القطاع الفلاحي أما الفصل الثالث تضمن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مسيلة.

حيث تبين من خلال هذه الدراسة إن البنوك الوسيلة المحركة للقطاع الفلاحي، تعمل على دعم الفلاحين وتمويلهم بالأموال اللازمة رغم العديد من المشاكل والعراقيل وتطرقوا في الجانب التطبيقي إلى معرفة القروض الممنوحة لهذا القطاع وهذا ما لفت انتباهنا لتحليل هذه الدراسة.

الجانب النظري

الفصل الأول: البنوك التجارية ووظائفها

تمهيد:

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بجمع عناصرها الائتمانية والنقدية، كما يعتبر ركيزة لأي نظام مالي كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية بتحقيق التنمية الشاملة وكذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية.

نظرا لدور الجهاز المصرفي في تحقيق إنعاش اقتصادي يطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف القطاعات الاقتصاد الوطني وتقديمها في صورة قروض مصرفية لخدمة المجتمع وباعتبارها أساس العمل البنكي والوسيلة الفعالة والمناسبة لتحويل الأموال من شخص لأخر.

ولنتعرف أكثر على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: عمليات منح القروض في البنوك التجارية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

البنوك التجارية من أهم مؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات لرفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل لجميع القطاعات على أكمل وجه.

وظهرت البنوك التجارية لتلبية حاجات الإنسان في إيجاد أماكن لحفظ أمواله بدأت كمؤسسات خاصة تتقاضى فائدة على الأموال المودعة إليها، ولكن باتساع نطاق الارتباطات التجارية بين الأفراد زاد نشاطها وأصبحت عبارة عن مصرف

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

أ- النشـــــأة:

ظهرت البنوك التجارية كحتمية لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية عبر الزمن، ومرت هذه الأخيرة بجملة من المتغيرات قبل وصولها إلى ما هي عليه الآن.

إن أول من كان له الفضل في ظهور البنوك التجارية هو فئة الصارفة في أوربا وإيطاليا، فقد كان التاجر ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررونها لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الأولى للبنوك التجارية وهي الإيداع[1].

عرف الإنسان ظاهرة التبادل وظهرت الأسواق ومعها التجار المخصصون فازدهرت العمليات التجارية المختلفة ونتج عنها فوائض نقدية كبيرة أدت بطائفة من التجار للبحث عن طرق آمنة للحفاظ على الثروة من الضياع، فاتجهوا إلى الصيارفة والصاغة وإلى بعض التجار ذوي القوة والسمعة الطيبة كانوا يودعون كل الفوائض النقدية لحفظها مقابل عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها وفي الوقت نفسه كانوا المودعون يحصلون على شهادات إيداع تثبت حقوقهم.

قد بدأت المعاملات في البداية عن طريق استعمال الودائع والسيولة ومثلت هذه العملية أهم وظيفة من وظائف البنك لدرجة أنها تعرف الآن ببنوك الودائع استطاعت البنوك التجارية عن طريق عمليات خلق الودائع خلق النقود الكتابية وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع، حيث إنشاء أول مصرف كان بالبندقية سنة 1157م، ثم بنك أمستردام 1609م، ثم بنك انكلترا1694م، ثم بنك فرنسا 1800م[2].

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص13.

[2] إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص245.

ب- **التعريـــــــــف:**

هناك عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية والأخرى حديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو تلك المؤسسة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، ولا يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية

أما من وجهة النظر الحديثة يمكن القول أن البنك هو مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الكلب أو لأجل قصير، وتتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاحا ببنوك الودائع

ومن زاوية اشمل يمكن تعريفه على انه مجموعة الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو في أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة وتدعيم الاقتصاد

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية.

1-خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير، من حيث حجم البنك من حيث السوق، ومن حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك:

- الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي لا تأثر عليه يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين إن البنوك التجارية مجتمعة ليمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعد البنوك التجارية وتتنوع وهذا تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن عن طريق الاندماج والتكتل ما بين البنوك التجارية وهذا ما نسميه بظاهرة الركزة هوا ما يسمح لهذه المؤسسات بزيادة قدرتها على التمويل.
- الخاصية الثالثة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنوك المركزية هدفها الأساسي أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة في حين البنك المركزي يشرف ويراقبها لتنفيذ السياسة المالية[1]
- الخاصية الرابعة: تختلف النقود المصرفية على النقود القانونية النقود المصرية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ابرائية غير النهائية والثانية ابرائية نهائية بقوة التشريع

[1] إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص246.

وظائف البنوك التجارية: من أهم وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تتجسد هذه الوظيفة في قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات أو ودائع للأجل، وتكون هذه الوديعة بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية [1]

1. شراء وبيع الأوراق المالية وإصدار خطابات الضمان للعملاء وفتح اعتماد مستندي لتسهيل عمليات التجارة الخارجية.
2. خصم الأوراق التجارية، هي عملية انتمائية الغرض منها سداد القيمة الحالية للورقة إلى المستفيد قبل موعد استحقاقها.
3. إدارة الأعمال والعمليات المصرفية للمتعاملين معها.
4. منح القروض والمساهمة في التمويل مشروعات التنمية [2]
5. التعامل بالعملات الأجنبية بيع وشراء الشيكات والحوالات الداخلية منها والخارجية.
6. تأجير الخزائن الحديدية: تسهيل على الأفراد إخفاء مدفوعا تهم من السرقة مقابل عمولة مقدمة من طرف البنك.
7. تسديد المدفوعات نيابة عن العملاء، كفاتورة الكهرباء والغاز عن طريق الخصم من الحساب الجاري من البنك.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

نظرا لتنوع العمليات المصرفية إلي يقوم بها البنك، التجارية، فلا بد من جود هيكل تنظيمي يحدد حدود السلطة المسؤولة وتقسيم الأعمال حسب طبيعتها لمجموعات متشابهة وحدة إدارية مستقلة.

أ- تعريف الهيكل التنظيمي للبنك:

يعتبر الهيكل التنظيمي بصفة عامة الإطار الرسمي formol Frameworkيتم من خلاله تقسيم الوظائف والمهام وتجميعها.

كما عرف أيضا انه إطار يمكن المنظمة من التعرف على كيفية تقسيم المهام المطلوبة لأدائها والموارد اللازمة لها[3]

ب- تصاميم الهيكل التنظيمي:

- ✓ التصميم الوظيفي: يسمى بالهيكل uنسبة للوحدة unit أو الوحدة التي تجمع فيها المهام المتشابهة ولابد من وجود هذا التقسيم في مركز الرئيسي للبنوك.
- ✓ التصميم الخدمي: تقسيم الأعمال وفق أنواع الخدمات المتكاملة أو ذات صلة مع بعضها البعض، يتميز هذا النوع من التقسيم بالتخصص الرفيع في العمل ويؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة للعملاء.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غبداء للنشر والتوزيع، ط1، 2016م، ص16

[2] خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط01، ص14.

[3] طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الكتب، الإسكندرية، ص324.

ت- التقسيم الجغرافي: امتداد نشاط البنك وتغطية مناطق جغرافية متباعدة، حيث تنشأ في كل منطقة وحدة إدارية لخدمة عملائها، ويعتمد هذا التقسيم وفق لأخذ بعين الاعتبار تنوع الحاجات الإدارية وفق الظروف الإقليمية

ث- التقسيم على أساس العملاء: يفيد هذا التقسيم في رفع مستوى الخدمات التي تقدم للعملاء ومن اجل إنجاح هذا التقسيم أن يكون حجم العمل الموكل إلى كل وحدة إدارية كافيا وتلائم حجم هذه الوحدة مع العمل.

ج- التقسيم على أساس العمليات: يعتمد هذا التقسيم على تسلسل العمليات المتعلقة بالخدمات المصرفية ولوحظ عند تصميم الهيكل التنظيمي لبنك التجارة يجب مراعاة الخصائص التالية:[1]

- حجم البنك التجاري: تختلف إدارة البنوك حسب حجم البنك فالبنوك الصغيرة تتم إدارتها من خلال مدير عادي ولا يمكنه تحمل الأعباء التسعيرة نظرا الانخفاض القوة الكسبية لها، أما بخصوص البنوك كبيرة الحجم تستطيع إشباع حاجات المنظمات القومية الكبيرة.

كلما كبر حجم البنك كلما زادت درجة المرونة وزيادة المخاطر.

- السوق الذي يخدمه البنك: هيكل البنك يتشكل وفق احتياجات المجتمع الذي يخدمه وهذه الاحتياجات تحدد مجال الإقراض ونوعه الذي يتخصص فيه البنك مثل البنوك الريفية تميل الى الإقراض الزراعي

موقع البنوك يؤثر على احتياجات السيولة مثل البنوك الموجودة في المناطق الريفية تتميز بوجود تغير موسمي في مقدار القروض والودائع عكس البنوك المتواجدة في المناطق الحضرية.

- تنظيم البنك: تعتبر الإدارة المتميزة والهيكل التنظيمي عنصرين مهمين يمكن للبنك تحقيق الكفاءة والربحية. وتتمثل الفعالية التنظيمية في البنك فيما يلي:
  - التنظيم الرسمي حيث يرتكز على النظرية الكلاسيكية الحديثة
  - أنماط القيادة
  - الظروف البيئية حيث ترتكز على نظرية التنظيم العضوي.
  - الإدارة العليا ومجلس الإدارة: هي أساس توجيه البنك في اتجاه معين وذلك لتحقيق الأرباح ومجلس الإدارة يكون في قمة الهيكل التنظيمي للبنك، كما ينبغي على إدارة البنك أن تكون على علم بالمخاطرة المصرفية وتحقيق الأهداف التي تقلل من هذه المخاطر إلى حد أدني.
  - الإدارة التنفيذية: دورها هام جدا ولا يقل عن دور الذي تلعبه الإدارة العليا لا يقتصر دورها على تنفيذ السياسة فقط بل يقترح هذه السياسة ومدير البنك يقوم بدور ثنائي أي المدير التنفيذي ومدير الإدارة العليا.
  - المساهمون: ترتبط شخصية كل بنك جزئيا بتوزيع أسهمه وقد تكون الأسهم مملوكة لفرد واحد أو لمجموعة صغيرة نسبيا مثل مجلس الإدارة أو قد تكون موزعة على نطاق واسع يجعل البنك مهتما أكثر بتحقيق حاجات المجتمع وإشباعه.

[1] مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الابتكار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص ص94-95.

المخطط(01): الهيكل التنظيمي لبنك تجاري كبيـــــر

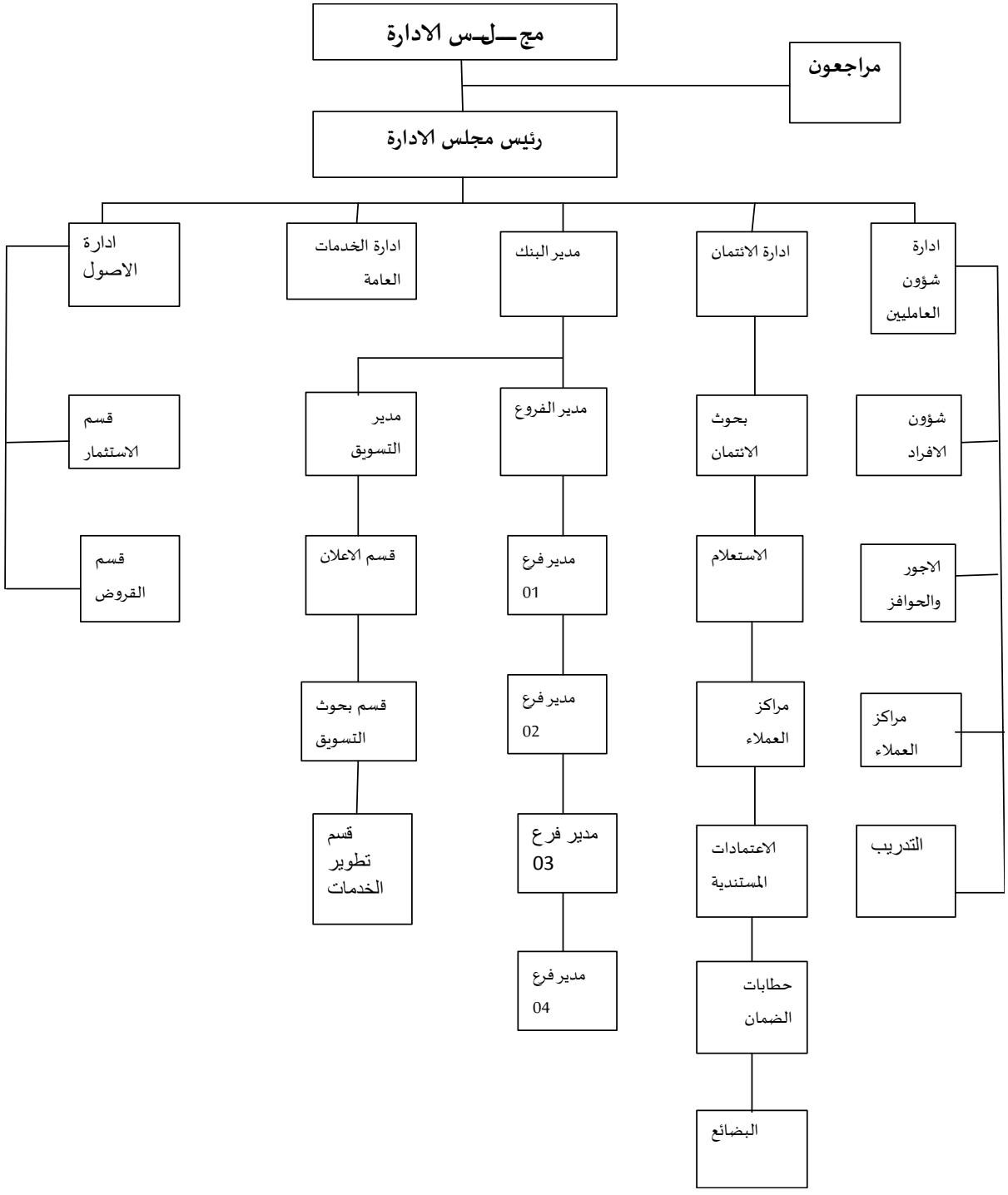

المبحث الثاني : عمليات منح القروض البنكية.

من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القروض لإفراد والمشروعات و نظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية و أنواعها

أولا-مفهوم القرض:

القرض **لغة**: هو الائتمان المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المنشات في المجتمع بالأموال اللازمة بحيث يتعهد العميل بتسديد تلك الأموال في المدة المتفق عليها في العقد.

اصطلاحا اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بموعد استحقاق محدد مسبقا.

حسب تعريف Pleroy " القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله".

كما يعرف القرض على انه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك و هو يقوم على عنصرين أساسين هما الثقة و المدة[1]

كما يعرف القرض كذلك انه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن يمنح أموال إلى شخص أخر هو المدين أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن تعويض هو الفائدة و يتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين [2]

القرض هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يقوم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.[3]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك opu طبعة 2000، ص 90.

[2] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ص65 –بتصرف-

[3] فلاح حسين الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، ص123

ثانيا: أنواع القروض

يتعدد الائتمان المصرفي من حيث النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما يلي:

أولا: تصنف القروض حسب معيار المدة

أ- قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة و تمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة و تسمى هذه القروض أيضا قروض الاستغلال فهي تستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال بالمنشاة و من أمثلتها التموين التخزين الإنتاج التوزيع.

والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الأجل لأنها ذات عائد سريع و مخاطر اقل و بالتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف و لهذا النوع عدة مزايا أهمها:

- تتصف بدرجة عالية من المرونة بانخفاض أسعار الفائدة [1]
- تتناسب مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة للأموال
- لا تحسب أي ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.

و من أهم صور القروض القصيرة الأجل نجد :

1- التسبيقات على الحساب الجاري: للمنشاة لدى البنك أي قيام البنك بالسماح للمنشاة صاحبة الحساب الجاري (الحساب الجاري هو حساب يقوم بفتحه رجال الإعمال و الفرق بينه و بين حساب الصكوك هو يمكن أن يكون رصيده مدينا) بسحب مبلغ يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه ..أي يمكن أن يكون حسابها لدا البنك مدين.
2- السحب على المكشوف: هي طريقة تمويلية يسمح فيها البنك لعملائه الدائمين باستخدام أموال اكبر من ما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما و سنة.
3- تسهيلات الصندوق: و هي القروض التي تمنحها البنوك للمنشأة التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا و الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات حيث تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون .
4- القروض الموسمية: هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات المنشاة الناجمة عن النشاط الموسمي كنشاطات إنتاج وبيع اللوازم و الأدوات المدرسية أو إنتاج و بيع المحاصيل الزراعية الموسمية عادة مدة هذه القروض لا تتعدى تسعة أشهر.[2]

ب- قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتقل عادة عن سبعة سنوات يوجه هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل شراء آلات حديدية لتوسع في الإنتاج أو

[1] عبد المطلب عبد الحميد " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية الإسكندرية، سنة2000، ص113

[2] الطاهر لطرش "تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة بن عكنون الجزائر، 2004 ص 58-60

لتطوير عملية الإنتاج. نظرا لطول مدة لنوع هذا النوع من القروض فإن البك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، أو احتمالات عدم السداد، ويمكن أن نميز نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- قروض قابلة للتعبئة : أي إن البنك(المقرض) بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجال استحقاق القرض الذي منحه. وهذا ما يؤدي التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب نقص السيولة.
- قروض غير قابلة للتعبة: أي أن البنك ليس باستطاعته خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فهو مجبر على انتظار مدة نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله، وهذا ما يؤدي إلى خطر تجميد الأموال و أزمة نقص السيولة.

ت- قروض طويلة الأجل: هي قروض تزيد مدتها عن خمسة (05) سنوات و توجه لتمويل مشروعات الإسكان و استصلاح الأراضي و بناء المصانع ، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات ، عمليا لا يمكن لمصرف واحد منح قروض طويلة الأجل نظرا لضخامة قيمة هذه القروض، لذلك يشارك مع عدد من المصارف الأخرى ليقدم ما يعرف" بقرض المشاركة " فيساهم كل مصرف منها قيمة القرض بمبلغ معين و ذلك لتوفير الائتمان المطلوب، وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف و خاصة إن المقترض عميل واحد. و في بعض الأحيان يتخصص في منح هذه القروض البنوك المتخصصة تمتد مدة هذه القروض حتى لعشرين سنة.

ثانيا : تصنيف القروض حسب معيار الضمانات

تنقسم إلى قروض بدون ضمانات، قروض بضمانات عينية و قروض بضمانات شخصية.

أ- قروض بدون ضمانات: و هذه القروض تمثل الجانب الأكبر من القروض حيث لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل، حسن سمعته ومركزه المالي و قدرته على الوفاء و من أمثلة هذا النوع من القروض الأرصدة المكشوفة للحسابات الجارية[1].

ب- القروض بضمانات عينية: في هذا النوع من القروض يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط إن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم "هامش الضمان " و كأمثلة لهذا النوع من القروض نذكر:

ت- القروض بضمان البضائع: و هي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها هذا الأخير لدى البنك و يفتح اعتماد لصالح المتعامل بنسبة معينة من قيمة البضاعة بعد تحديد هامش معين و يجب إن تتوافر الخصائص التالية في البضائع التي تقبلها المصارف التجارية كضمان:

[1] صلاح الدين حسن السيسي "إدارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية "، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى ، 1998،ص28

- عدم قابلية السلع للتلف أثناء فترة التربص.
- عدم تعرض أسعارها لذبذبات شديدة.
- سهولة تصريفها دون خسائر.
- أن تكون وحداتها متجانسة يسهل عدها.

ث- القروض بضمان أوراق مالية: هي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها للبنك ويشترط أن تكون جيدة و سهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية و حبذا لو كانت مضمونة من الحكومة[1]. و جدير بالذكر فانه في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته تجاه البنك و بيع البنك لتلك الأوراق المالية، فانه لابد و أن يعطي للمقترض المبلغ الذي قد يزيد عن التزامات اتجاهه[2]

-القروض بضمان رهن عقاري : قد تقبل البنوك التجارية العقارات كضمان لقروضها ،فإذا تأخر المدين عن سداد القرض في تاريخ الاستحقاق ، فان البنك سيتخذ إجراءات نزع الملكية و استرداد قيمة القرض ما لم يبادر العميل بالسداد ، و يبقى العقار كضمان أصلي لكنه احتياطي للرجوع إليه في حالة عدم التزام ببرنامج السداد أو التسوية الموضوعة[3]

- القروض بضمان محاصيل زراعية: ليس من مهمة البنوك التجارية في الوقت الحالي منح القروض الزراعية، نظرا لنشأة بنوك القرض الزراعية التعاونية المتخصصة بهذا العمل في كافة المناطق، ويقتصر نشاط البنوك التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية[4]

- قروض بضمانات شخصية : يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماليا و ذو سمعة طيبة أو مؤسسة مالية أو شركة تامين بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون في حالة عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك ، كما يمكن أن يكون خطاب محرر من طرف المقترض يسمى "خطاب الضمان البنكي"

ثالثا: تصنيف القروض حسب معيار الغرض منها

أ- القرض الاستهلاكي: يمنح عادة لأفراد بهدف مواجهة الانخفاض في دخولهم ويوجه لتمويل العمليات استهلاكية كشراء السيارات، فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى.[5]

ب- القرض التجاري: و هو ما يقدم للشركات لتمويل عملياتها التجارية (أي رأس مال العامل)، و كذا ما يقدم للشركات التجارية لتمويل عمليات التسويق و تصريف المنتجات الداخلية و الخارجية (تصدير،استراد).

ت- القرض الاستثماري : هو القرض الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل من الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات و الأراضي و غيرها ، و

[1] احمد صلاح عطية "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية" ص160

[2] احمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي الإسكندرية، 1989، ص73

[3] صلاح الدين حسن السيسي، "إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية"، المرجع سبق ذكره، ص

[4] عبد الغفار الحنفي، عبدة السلام أبو القحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص147.

[5] طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 45

عـادة مـا تكـون القـروض الاسـتثمارية قـروض متوسـطة أو طويلـة الأجـل و احـدث أنواعهـا قـروض الإيجار و التأجير[1]

ث- القـرض الايجـاري : هـو عمليـة يقـوم بموجبهـا بنـك أو مؤسسـة ماليـة أو شـركة التـأجير مؤهلـة قانونيـا بوضـع آلات أو معـدات أو أي أصـول ماديـة أخـرى تحـت تصـرف المؤسسـة المسـتعملة على سـبيل الإيجـار مـع إمكانيـة التنـازل عنهـا في نهايـة الفترة المتعاقـد عليهـا و يـتم تسـديد أقسـاط تسـمى "ثمـن الإيجار " و تبقى مسؤولية الصيانة و التامين على عاتق المستأجر .

ج- القـروض الزراعيـة الهـدف منهـا تمويـل عمليـات الإنتـاج الزراعي الجـاري كـالأجهزة المسـتعملة و إدخـال التحسينات على المحاصيل و كذالك تمويل تسويق المنتجات[2] .

رابعا : تصنيف القروض حسب شخصية متلقيها [3]

أ- القـرض الخـاص: و هـو الائتمـان الـذي يمـنح لأشـخاص القـانون الخـاص أي الأفـراد الطبيعيـين و الأشخاص الاعتباريين كالشـركات، حيـث تعتمـد قـدرة هـذا الأخير في الحصـول على هـذا الائتمـان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى البنوك.

ب- القـرض العـام : يمـنح هـذا الائتمـان لأشـخاص القـانون العـام (الدولـة و الهيئـات و المؤسسـات العامـة و المصـالح الحكوميـة)، حيـث تعتبر القـروض العامـة مـن المـوارد المهمـة التي تسـاهم في تغطيـة عجـز الميزانيـة العامـة للدولـة النـاتج لوجـود مشـاريع اقتصـادية ضـخمة لا تكتفـي الإيـرادات الدولـة في تمويلهـا ، و يعتمـد البنـك عنـد مـنح هـذا النـوع مـن القـروض على الثقـة في التعامـل مـع الدولـة و الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية[4]

المطلب الثاني:الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

أولا: سلامة القروض

و هنـا لا يمـنح البنـك القـرض إلا بعـد التأكـد مـن ثقـة و سـلامة العميـل و مقدرتـه على السـداد و هـذا حسـب الشـروط المتفـق عليهـا و مهمـا بلغـت درجـة الحـرص و الحـذر فـان هـذا يمنـع مـن الوقـوع في المخـاطر حيـث انـه في كـل قـرض تنشـا بعـض الظـروف التي تقلـل مـن قـدرة العميـل على السـداد ممـا يجعـل البنـك يتحمـل بعـض الخسـائر لـذلك يجـب عليـه تجنـب المخـاطر التي لا مبرر لهـا لان خسـارته في الإقـراض تعني قلة أرباحه.

ثانيـا : عنـدما نقـول السـيولة تتبـادر إلى الأذهـان مباشـرة تـوافر البنـوك على القـدرة الكافيـة مـن لأمـوال السـائلة أي النقديـة و الاسـتثمارات القابلـة لتحويـل إلى سـيولة عـن طريـق بيعهـا و هـذا لمقابلـة طلبـات

[1] شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك «، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، سنة2000 ص 107

[2] وفاء القورصو ،أ ثار القروض المصرفية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1980م/2017م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018م، ص30.

[3] حمزة محمود الزبيدي " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة 2002، ص 96

[4] شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك " مرجع سبق ذكره، ص89

السحب دون تأخير عندما نقول سيولة القرض فيقصد بها سرعة دوراته فسيولة القرض تنشا في ثلاث حالات :

- القروض قصيرة الأجل ذات السيولة الثابتة: حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة النتاج و بيع السلع المنتجة.
- القروض مقابل أوراق تجارية: تتمتع بالسيولة لان البنك يمكنه إعادة خصمها لدى البنك المركزي.
- القروض المضمونة بأوراق مالية: حيث يمكن بيعها إذا ما تعسر المقترض عن السداد و بذالك يضمن البنك حصوله على قيمة القرض.

ثالثا: التنويع

عندما ينوع البنك قروضه على العملاء يجب أن لا يقتصر نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل و إنما يجب أن تنوع القروض على مختلف الصناعات و لأنشطة التجارة المتبادلة و يقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة إذ يستحسن تنويع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن و من خال التنويع يتمكن البنك من تقيل المخاطر و توفر الأموال لديه مدى السنة.

رابعا : طبيعة الودائع

هناك أنواع عديدة من الودائع و يعتبر البنك المسؤول عن توفير الثقة و زرعها في نفوس المودعين مسؤوليته تجاههم تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.[1]

خامسا: القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي

توضع في اغلب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض و يمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى الممكن أن يقوم بمنحها بدون ضمان للعميل الواحد ، و يتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس المال البنك و احتياطه و قد يحد البنك المركزي على البنوك عن منحه بعض القروض مثل القروض الاستهلاكية و هذا ما يحد نشاطه في الإقراض .

سادسا: مجلس الإدارة

يقوم مجلس إدارة البنك بالتحديد السياسة العامة لإقراض و إبراز أنواع القروض التي يقوم بمنحها و كذا أجال السداد و الضمان الممكن قبوله و يقوم مجلس الإدارة بمراقبة هذه السياسة و يرفض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.

[1] عبد الحميد عبد المطلب " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص ص106-107

سابعا: الدورات التجارية

تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي لإنعاش و الكساد ففي فترة لانتعاش توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين إليه و لتفاءل الجميع بارتفاع الأرباح لظنهم أنه ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي و عدم الشك أن هناك حد لهذا التوسع فكلما زاد النشاط زادت الحاجة لائتمان لتمويل النشاط المتزايد، حيث في مرحلة الكساد تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح بحيث نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة غير مستخدمة ولا تحقق منها أي أرباح خلال هذه الدورة .

ثامنا: مصادر الوفاء بالقروض

يهتم المقرض أو البنك دائما بمصادر الأموال التي يمكن استرداد القرض خاصة في حالة العجز عن السداد لذلك يستخدم البنك لضمان حماية نفسه أما القروض الغير مضمونة فالضمان الحقيقي للقرض هو المركز المالي للمقترض و هناك مصادر أخرى للوفاء غير المركز النقدي أو المالي [1]

المطلب الثالث: خطوات منح القروض البنكية [2]

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاءا بإبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) و التعاقد :

1. البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة، فيقوم بجذب العملاء و البحث عن القرض لتسويقه
2. تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم وفق نماذج معدة لهذا القرض و يجب أن تكون صالحة و جاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات، كما يجب احتواؤها على الشروط اللازمة و استكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.
3. الفرز و التصور المبدئي: تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية المقبولة منها و المستوفاة لكل الشروط، بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك و سياسة الدولة المتبعة.
4. التقييم (السابق): و في هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل و الاستعلام ووضع تقديم المنافع و التكاليف وفق معايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك و الذي يقوم بتقييم شخصي اعلي من المستوى الإداري.
5. التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه أيضا ويتناول التفاوض حجم القرض و مدته.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتابة للطباعة والنشر والتوزيع، العراق،1995، ص 117

[2] إسلام عبد القادر عثمان القروض البنكية «كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات «، الطبعة الأولى 2017، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 36

6. اتخاذ القرار و التعاقد: بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخرى ، حيث يكون المستشار القانوني جاهزا لتوقيع العقد .
7. سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة : و هنا يقوم العميل سحب القروض دفعة واحدة أو على دفعات يتم ذالك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك أن يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض .
8. استرداد الأموال: و يتم استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض..
9. التقييم اللاحق:و هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت و تحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.
10. بنك المعلومات : لابد من هذا الإجراء في إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف و الأولويات.

المخطط(02): خطوات منح القروض البنكية

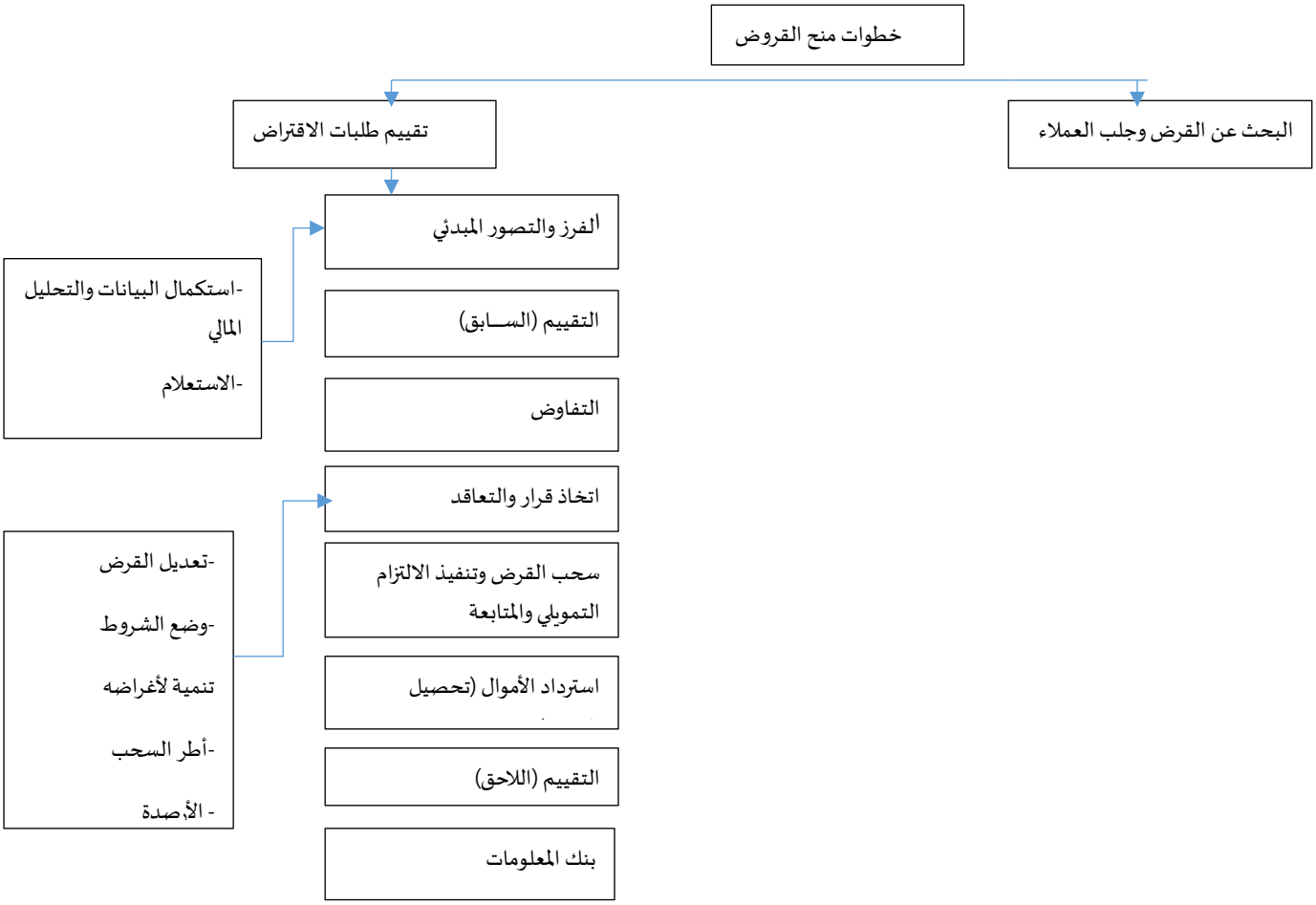

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل من خلال دراسة الفصل الأول إن البنوك التجارية تلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير الأموال لمتطلبات اقتصادية و اجتماعية، و هي تعمل كوعاء لتجميع أموال المدخرين منحها على شكل قروض لتمويل الاستثمارات ، بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأخرى التي تمارسها من اجل تلبية متطلبات المجتمع.

من أهم وظائف البنك التجاري هي منح القروض، باعتبارها تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما تساهم في إنعاش الاقتصاد لوطني و القضاء على المشاكل الاجتماعية، بحيث تختلف أنواع القروض المصرفية و ذلك باختلاف أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: لمحة عن واقع القطاع الفلاحي بالجزائر

تمهيـــــد:

يعد القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية المكونة لناتج المحلي، كما يعتبر مصدرا أساسيا في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى مساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل من الناحية الاجتماعية، وكذلك الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي

المبحث الأول: القطاع الفلاحي بالجزائر

المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي بالجزائر

ينفرد النشاط الفلاحي عن بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث طبيعته وعناصر الإنتاج المطلوبة بالنسبة له، وذلك لصعوبة التحكم في جوانب ارتباطه ببعض المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها.

أولا: مفهوم الفلاحة

يشمل مفهوم الفلاحة العديد من لأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لنباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم لإنسان[1]

أما المشرع الجزائري فقد عرف الفلاحة على النحو التالي" يعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره ويعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له لا سيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها تسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال[2]

وتعرف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة: يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة إذ يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية، البحوث، التدريب، الإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

- يقصد بالفلاحة أيضا أي نشاط مرتبط بالإنتاج الزراعي و الحيواني على حد سواء : و ما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية و التصنيع بمختلف أشكاله ، و بالتالي يمكن القول بان الفلاحة هي نشاط اقتصادي بالأساس ، و هذا النشاط يستهدف النباتات و الحيوانات ، و في حالة عده نشاطا اقتصاديا فهذا يعني الكثير من القطاعات الأخرى ستحصل على القيم المضافة الناتجة عن هذا النشاط ، لا سيما قطاع العمل، و قطاع التصنيع ، و قطاع التجارة ،الخ، الأمر الذي يعزز أهمية الفلاحة و

[1] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر" دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2007/2000م"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2011/2010م، ص19.

[2] المادة02-03 من المرسوم التنفيذي رقم 63/96 المؤرخ في جانفي 1996م.

الفلاحين في المجتمعات عبر العصور ، فقط كانت و لزالت بعض الطرق التقليدية تمارس باستخدام الأدوات البسيطة ، و في قطاع المواشي كانت تعتمد فقط على المراعي الطبيعية ، أي أنها كانت تأخذ طابعا غير إنتاجي ، و الهدف منها الاكتفاء الذاتي ، و بعض المردودات المادية التي تكفي للعيش بكرامة ، أما اليوم فالإنتاج الزراعي هدفه الأساسي هو سد حاجات الأسواق و ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية بكافة أشكالها .

ثانيا: موارد القطاع الفلاحي

لكل نشاط اقتصادي موارد متنوعة نعمل على تحريك مختلف الأنشطة المكونة له، ولعل من بين هذه الموارد نجد:[1]

1- الموارد الطبيعية: هي عبارة عن موارد متصلة بالطبيعة لا يمكن التحكم فيها وإنما التكيف معها كالأرض والماء والمناخ وغيرها. وهذه العناصر تمتزج فيما بينها و تدخل في عملية الإنتاج الفلاحي، كما إنها لها دور كبير في مختلف العمليات الفلاحية، و بالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على المحاصيل الفلاحية و لا سيما المنتجات النباتية. كما تعد التكنولوجية الزراعية احد الحلول خاصة في عصرنا هذا للتأقلم بهذه المتغيرات الطبيعية و تستفيد منها بدرجة كبيرة الدول المتقدمة بينما تكاد تكون منعدمة بالنسبة للدول النامية.

2- الموارد الرأسمالية: كما تسمى أيضا الموارد الاقتصادية ، حيث تشكل أهمية كبيرة في تطور القطاع الفلاحي عن طريق تبني و استخدام التكنولوجية الحديثة التي تهدف إلى زيادة النتاج الفلاحي كما و نوعا من خلال تقديم الخدمات الفلاحية الضرورية إضافة إلى توفير المستلزمات الفلاحية المختلفة . أما الخدمات الفلاحية فتمثل خدمات وقاية المزروعات و خدمات الصحة الحيوانية و الإرشاد الفلاحي و الخدمات الخاصة بالأسعار و التسويق و الائتمان الفلاحي، و هذا كله يؤدي إلى تحقيق تنمية القطاع الفلاحي.

3- الموارد البشرية: يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة و هي ذلك الجزء الذي تنحصر أعمارهم ما بين الحد الأدنى و الحد الأعلى لسن العمل القادرين عليه و الراغبين فيه، فبالرغم من إحلال محل اليد العاملة مما يعني تراجع في استغلال اليد البشرية في العملية الإنتاجية فهذا من جهة و من جهة أخرى لا يمكن الاستغناء عنها كليا بسبب بعض النشاطات الفلاحية التي تتطلب يد عاملة ، كتسيير الآلات في حد ذاتها أو نشاطات أخرى كالرعي مثلا .

ثالثا : أهمية القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي أهمية كبيرة من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الإنسان و باعتباره منطلق النمو للعديد من اقتصاديات الدول و تتعاظم أهميتها بصفة خاصة للدول النامية المعتمدة على

[1] بوعريوة ربيع " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر " الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، جامعة بومرداس 24-25ماي 2017

الزراعة لمساهمتها و دورها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية من حيث مدخلاتها و مخرجاتها و نذكر:[1]

- توفير الاحتياجات الغذائية
- توفير المواد الأولية وتحقيق التكامل القطاعي
- توفير الشغل و اليد العاملة
- مكافحة الفقر
- مصدر للعملة الصعبة و التمويل
- المساهمة في الناتج المحلي و النمو
- الدور السياسي و التوازن البيئي.

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار انه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية و الذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.[2]

ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم التي تبين فضل الغرس والزرع و تثبت اجر لفاعلها ما انتفع بذلك منتفع من إنسان أو حيوان أو طير أو حشرة من حديث انس رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة و السلام انه قال "**ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**[3]"

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر

- **الإنتاج الفلاحي في ولاية مستغانم**

تعد الزراعة واحدة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية و التي تحقق حوالي 60%من حاجيات السكان[4]، إذ تتميز مستغانم بطابعها الفلاحي حيث تبلغ مساحة أراضيها الإجمالية 901226هكتار،منها 778144هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ،كما تتميز بتنوع محاصيلها من إنتاج البطاطا ،الحبوب حيث بلغ إنتاج مختلف أنواعها أكثر من 670الف قنطار ،ووفق لهذا سيتم إنتاج 390الف قنطار من الشعير و 270الف قنطار من القمح بنوعيه الصلب و اللين و 10الاف قنطار من الخرطال[5]،والحمضيات خاصة البرتقال ،الطماطم و الكروم،

[1] هبول محمد، السياسات الزراعية و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة الجزائر 2019، ص ص 14

[2] عامر احمد، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد2010/08، جامعة ورقلة ،الجزائر،ص25

[3] صحيح البخاري 2320/1، صحيح مسلم 1188/3 رقم 1552

[4] أمينه بن المجات، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات و العوائق، كلية علوم الأرض ، جامعة منتوري قسنطينة ، جوان 2005،ص40

[5] Horizons.dz.21/05/2022

بالإضافة إلى تنوع ثروتها الحيوانية من أغنام و أبقار ، ماعز، خيول ،دواجن و النحل ،كما يسود الولاية الصيد البحري نظرا لطول ساحلها.[1]

أولا: الإنتاج النباتي

الجدول(01): تطور الإنتاج النباتي بولاية مستغانم

الأنواع(ق)	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021
الحبوب	793751	1180740	795661	287880	276756	322125
خضروات	9096131	10538496	11045513	10699987	11072900	884628
البطاطس	4467144	5353130	5245110	5103190	5080710	403262
الأعلاف	611260	612328	688980	433910	469120	525211
الطماطم الاصطناعية	115295	112875	105000	95900	114750	143650
الكروم	390484	399228	247955	135030	209548	205516
الحمضيات	1260440	1294860	1329950	1426900	1418730	1507400
الزيتون	127642	127642	212252	221475	193138	245625
الأشجار المثمرة	678513	701059	732945	647486	588530	654900

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

أ- الحبوب:

تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد هي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها تحتل زراعتها[2] أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية.

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم(1)، تنوع في الإنتاج الفلاحي للولاية خاصة الحبوب التي قدرت كمية إنتاجها سنة 2016-2017 793751قنطار، وتراجعت في سنة 2021-2022 لتصل إلى 322125قنطار، هذا راجع إلى نقص في تساقط الأمطار وهذا الانخفاض كان غالبا بسبب تقلص الطلب الذي ترافق مع كوفيد 19.

[1] خيرة بختي "دور المسرح في تفعيل السياسة الثقافية –مستغانم عصمة المسرح نموذجا –»، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الاتصال السياحي، جامعة بن باديس، كلية العلوم الإعلام والاتصال، مستغانم،2017/2016، ص 32

[2] فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص 259

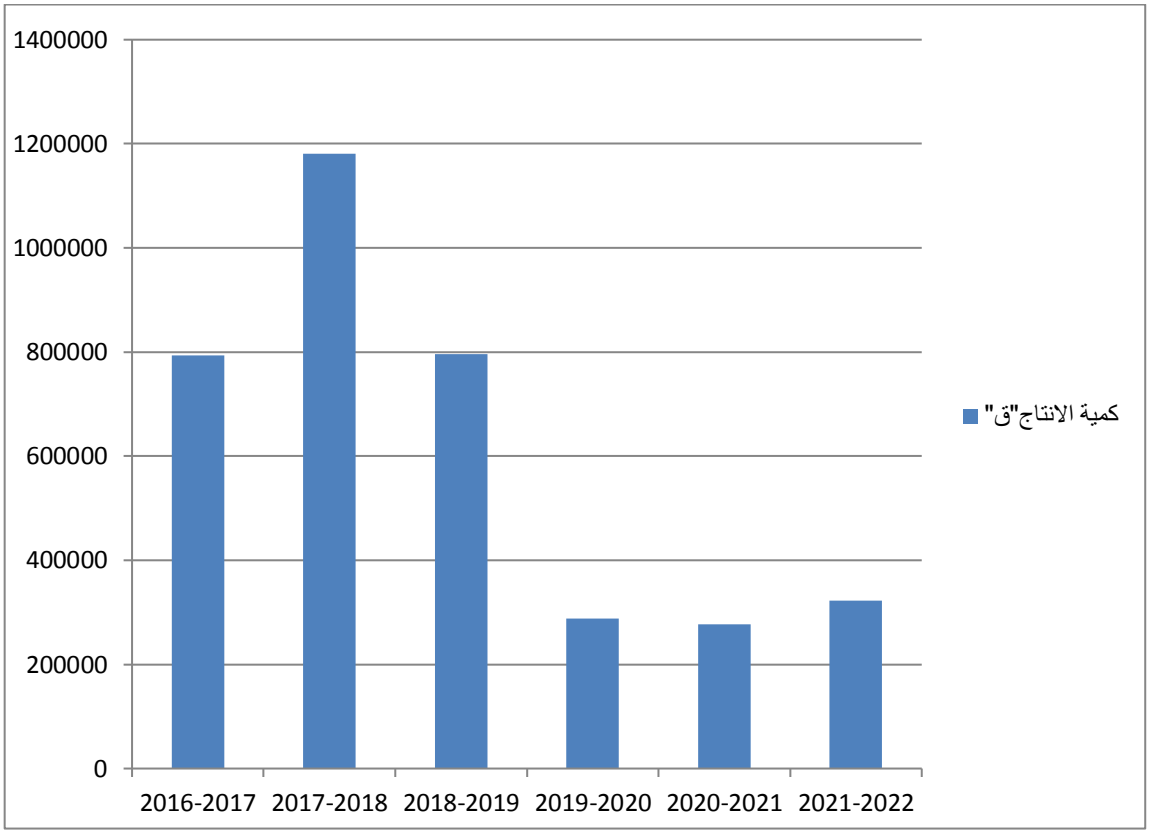

الشكل(01): أعمدة بيانية تمثل تطور الحبوب في ولاية مستغانم من 2016م الى 2022م

ب- **الخضروات:** تحتل مستغانم المرتبة الرابعة وطنيا في إنتاج الخضروات حيث بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014اكثر من 499الف هكتار وقد وصل الإنتاج إلى حوالي 123مليون قنطار بالجزائر ككل. حيث شهدت تطور ملحوظ في الولاية حيث انتقل الإنتاج من 909631 قنطار حلال سنة 2016-2017 إلى 11072900قنطار خلال الفترة 2020-2021 وهذا راجع إلى سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية

ت- **البطاطس:** تعتبر البطاطا من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات التقليدية وبسبب تقديم إعانات كبيرة لمنتجيها أدى أحداث قفزة في الإنتاج حيث انتقل من 4467144قنطار بالفترة 2016-2017 إلى أكثر من 5080710قنطار سنة 2020-2021.

ث- **الحمضيات:** تحتل ولاية مستغانم المرتبة الثالثة وطنيا في إنتاج الحمضيات، بلغ الإنتاج سنة 20016-2017 حوالي 1260440 قنطار ليصل إلى 1507400 قنطار سنة 2021-2022 وهذا الارتفاع بفضل التحكم في التقنيات ودعم الدولة للمنجين وعمليات الإرشاد الفلاحي والمتابعة الدورية من قبل المحطة الجهوية لوقاية النباتات.

ج- **الزيتون: يعتبر** الزيتون من أهم المحاصيل، حيث نلاحظ تطور إنتاجه في الولاية من 127642قنطار سنة 2016-2017 ليصل إلى 245625 قنطار سنة 2021-2022.

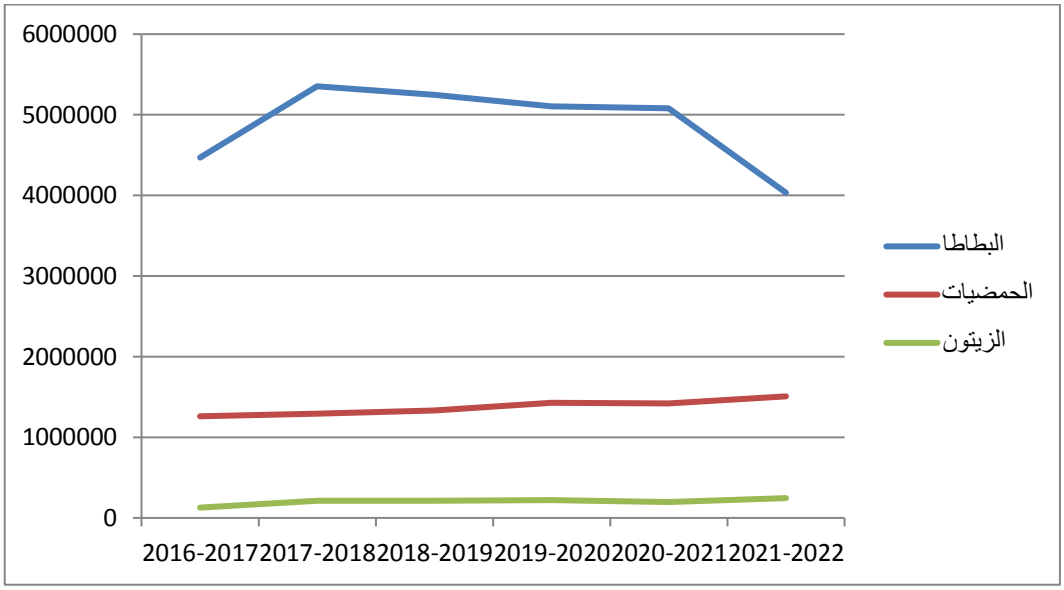

شكل(02) منحنى بياني يمثل تطور البطاطا والحمضيات والزيتون في ولاية مستغانم.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

جدول(02): تطور الإنتاج الحيواني لولاية مستغانم.

الأنواع	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021
اللحوم الحمراء	52884.13	50825.54	53674	54435	53825	54772
اللحوم البيضاء(ق)	72280.63	9742397	102130	106700	100765	94292
الحليب (لتر)	99215900	98979.61	103100000	10475000	101335000	95166000
الحليب المجمع (لتر)	8067600	81289300	9003000	11362000	12964506	11246000
البيض (وحدة)	230510000	224530000	242480000	260820000	284260000	232866000
العسل (ق)	1251.8	1227	1420	1230	1190	1240
الصوف	3083	3150	3370	3390	3300	3420

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

أ- **اللحوم الحمراء:** من خلال الجدول رقم (2) قد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في عام 2016-2017 حوالي 52884.13قنطار، وقد بلغ انخفاض إنتاجها حوالي 50825.54 قنطار سنة 2017-2018.وهذا بسبب انخفاض الطلب عليه، نظرا لانتشار الأمراض بسبب انتشار الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية.

ونظرا لانخفاض الطلب أدى ذلك إلى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية، شهدت السنوات الأخيرة 2021-2020 و2022-2021 ارتفاع في إنتاج اللحوم الحمراء بلغ حوالي 53825 قنطار و54772 قنطار، وهذا التطور راجع للتغطية الصحية الجيدة وتعدد الحصص الإرشادية

ب- **اللحوم البيضاء:** شهدت ارتفاعا خلال السنوات 2016-2017و 2017-2018 لتصل إلى 72280.63و 97423.97 قنطار هذا الارتفاع راجع المتابعة الصحية أي المرافقة البيطرية. حيث تراجعت قليلا خلال السنة الأخيرة 2021-2022 لتصل إلى 94292 قنطار بسبب غلاء الأعلاف.

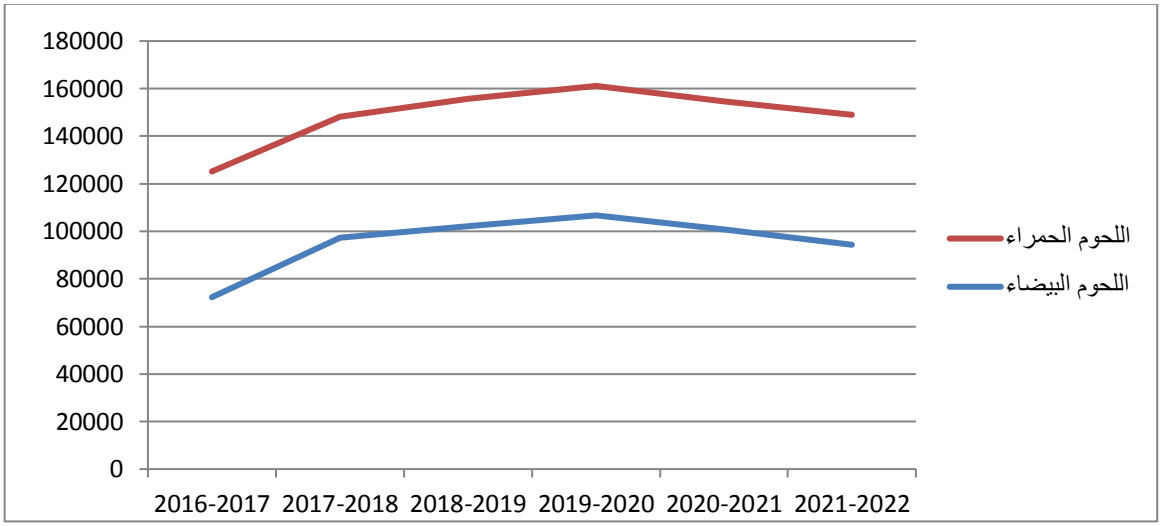

الشكل (03) منحنى بياني يمثل تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء في ولاية مستغانم

ت- **إنتاج الحليب:** بلغ إنتاج الحليب الطازج بولاية مستغانم أزيد من 95 مليون لتر خلال حملة 2021-2022، وأوضح مكتب الإنتاج الحيواني بمصلحة الإنتاج والدعم التقني، انه هذه كمية الإنتاج تتوزع على 73 مليون لتر من حليب الأبقار و12 مليون لتر من حليب الماعز و9 ملايين لتر من حليب النعاج، مشيرا إلى إن الإنتاج سجل تراجعا طفيفا قدر ب 5 بالمائة مقارنة بحملة 2020-2021

ث- **إنتاج العسل:** تتوزع تربية النحل بولاية مستغانم بالمناطق التي تتوفر بها النباتات و الإزهار كالخزامى ،إكليل الجبل ،الكاليتوس، شهد إنتاج النحل خلال السنتين 2016-2017 و 2017-2018 انخفاض و ذلك راجع إلى انخفاض معدلات الحرارة و تساقط الأمطار و الصقيع خلال فصل الشتاء ، إلى جانب نقص النباتات المزهرة و ظهور بعض الأمراض و الحشرات الضارة ،فان الخلايا النباتية باتت معرضة لحروب إبادة بفعل استخدام الفلاحون استخدام العشوائي لأنواع المبيدات ، لغرض مكافحة الأمراض و الطفيليات التي تصيب حقولهم الزراعية من مختلف أنواع المحاصيل الخضروات و الفواكه.

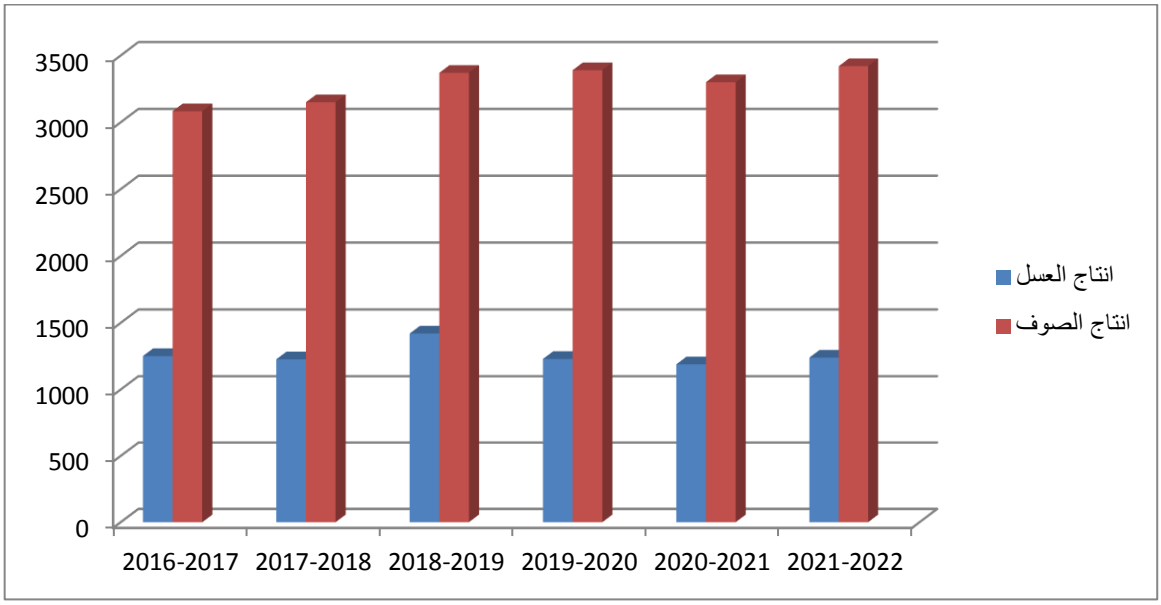

الشكل (04) أعمدة بيانية تمثل تطور إنتاج العسل والصوف في ولاية مستغانم

جدول رقم(03): يمثل تطور الأسماك في ولاية مستغانم

جدول رقم لأنواع	2018	2019	2020	2021	2022
الأسماك البيضاء	1070.464	568.002	356.063	535.775	445.100
الأسماك الزرقاء	8290.503	5083.426	3828.578	5568.720	5790.053
القشريات	13.771	14.589	8.625	97.187	108.830
الرخويات	406.007	114.585	57.227	108.393	111.056
المجموع	9780.745	5780.602	4250.493	6328.075	6455.039

المصدر: مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم

من خلال الجدول علاه نلاحظ تباين في تطور إنتاج الأسماك في ولاية مستغانم وهذا راجع لأسباب التالية:

- نقص وسائل الداعمة لإنتاج مثل: مصانع الثلج، تحويل المنتجات، الأسواق الجوارية
- التغيرات الجوية كالاحتباس الحراري.
- نقص الخرجات الى البحر بسبب جائحة كورونا سنة 2021/2020م
- عدم احترام فترات الراحة البيولوجية للأسماك أي فترات تكثر الأسماك

المطلب الثالث: المشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي بالجزائر والحلول المقترحة

أولا: المشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي بالجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض هذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منها:

أولا: مشاكل ومعوقات متعلقة بنوعية الموارد الأرضية

تتمحور هذه المشاكل في التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر على قدرتها واستدامة عطائها. تلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت مجهود.

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

تعاني الأراضي الزراعية الجزائرية بعدة مشاكل أهمها:

1- تناقص الرقعة كما وكيفيا: وتعود أسباب التناقص إلى ما يلي: [1]
2- الانتقاص العمودي من جانب الإنسان، وتشمل أعمال التجريف والتوبير والبناء على الأراضي الفلاحية.
3- فقد الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: وهذا راجع إلى انتشار ظاهرة تفتت الملكيات وعدم اكتمال الطرف المعطى.[2]
4- الفقد في الخصائص الأراضي: وتتمثل في بقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا. من أهم أسباب إبعاد هذه الأراضي عن نطاق الأراضي الزراعية كارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضرة مما يؤثر على النباتات التي تنمو فوقا
5- التصحر: تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر.

ثالثا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية

1-نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالإعداد المتزايدة من السكان إلا انه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكل نقص العمالة ذات خبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.

2-ضعف البرامج التدريبية: لا توفر البرامج التدريبية في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة لإطارات المتكونة، والذي يحتاجونه ميدانيا.

---

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2007-2008، ص250

[2] نفس المرجع السابق، ص ص250-251-252

3-انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: إن ظاهرة الأمية تعرقل كل مساعي التنمية في جميع المجالات والقطاعات ولكنها تزداد حدة بين الأرياف، ولا شك من أن ضعف المستوى التعليمي بين المزارعين يؤدي إلى المزيد من الجهل بين السكان.

رابعا: مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية

1. **مشاكل التسويق:** تتمثل في تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية والعجز في الكفاءة التسويقية المدربة، ومن أهم المشاكل التي تعيق التسويق الزراعي بشكل عام في المجالات التالية:

- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية بالعشوائية إضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما أدى إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى سنة أخرى، تبقى الجزائر بعيدة عن اعتماد أسس تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية.
- المشاكل الفنية: خصوصا فيما يتعلق بالقطن والنقل والفرز والتغليف مما يؤثر سلبا في المنتجات المعروضة في الأسواق، وكذلك الافتقاد إلى أصول التقيد بالموصفات الخاصة بالتصدير، مثل عدد الثمار في الصندوق وحالة النضج وغيرها. مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدرة

2. **التمويل الزراعي:** لعل من أبرز المشاكل التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر قلة المخصصات الاستثمارية التمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة[1]

ثانيا: حلول القطاع الفلاحي الجزائري

إن نجاح القطاع الفلاحي الجزائري يتطلب مجموعة من الإجراءات يمكن حصرها فيما يلي: [2]

- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها.
- لابد من أن يكون العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا في تصليح هذا القطاع.
- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة تضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، وهذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع تقنيات حديثة ووضع حد للطرق التقليدية، والعمل على استغلال اليد العاملة من خلال توفير شبكات الري والصرف والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية.

[1] باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث عدد2003/02، جامعة الجزائر ص ص 109-110

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 250

- تكوين الفلاحين والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي والاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية تعاونيات القرض
- ضرورة توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق الفائض من إنتاجهم
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه لتمكين من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض
- ضرورة البحث والإرشاد الفلاحي، العمل خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعهد البحث والاتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب ازدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير أفاق مهنية مستقرة، هذا إضافة إلى ضرورة خلق قواعد بحث قوية لتلعب دورا في زيادة الإنتاج الفلاحي من حلال تطوير التكنولوجيا [1]
- تشجيع المكنة التقنية لزيادة المردود الفلاحي وتحسين المنتوج الزراعي
- تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتجسيد المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

في ظل استمرار العجز الغذائي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الآخرين وخاصة في دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر التي تتمتع بموارد طبيعية ومقومات بشرية هامه ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيره للقطاع الفلاحي، حيث عملت على رسم خطة عملية تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي من اجل الوصول إلى التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.

تعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنية وهيكل القطاع الزراعي مما يؤدي إلى استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي مع للوصول رفع معدل الزيادة. في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

- يعرف مريز "Morez"التنمية الفلاحية على أنها تستهدف بالأساس إلى الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية. باستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى. فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي.
- التنمية الاقتصادية الفلاحية: تعني تحقيق أعلى ناتج ممكن في جميع مجالات القطاع الفلاحية وما يرافقها من خدمات وأنشطة تعتمد مجرياتها على زيادة هذا الناتج، ويتم ذلك ببناء علاقات

[1] نفس المرجع السابق، ص 109-113

إنتاجية في جميع مجال القطاع الفلاحي. وإعادة ترتيب ما هو موجود منها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

نستنتج مما سبق أن التنمية الفلاحية أحد أشكال التنمية الاقتصادية في المجال الفلاحي تعتبر التغيير مخطط له عن طريق مجموعة من الإجراءات والخطط والسياسات لزيادة الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة[1]

ثانيا: أهمية التنمية الفلاحية

تكمن أهمية تحقيق التنمية الفلاحية في كونها تمثل المحور المهم في تحقيق الأمن الغذائي. من خلل النتائج التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة في الاتي:

- الدور الاجتماعي: ويتمثل في توفير الغذاء، المساهمة في تحقيق التوازن

التنموي بين الريفي والحضري توفير فرص العمل للسكان في المناطق، الحد من الهجرة نحو المدن، الحفاظ على عادات وتقاليد القرية، تنفيذ المشاريع التنموية التي تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.

- الدور الاقتصادي: يتمثل في المساهمة في الناتج القومي، تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الإنتاج الزراعي وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي والزراعي.
- الدور البيئي: الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال[2].
- استخدام المدخرات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التنمية الفلاحية إلى تحقيق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في رفع الحالة المعيشية لفقراء الريف خلال فترة قصيرة.

ثالثا: أهداف التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية ومن أهم الأهداف المسطرة هي كالآتي:

- زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي. مما يرفع من الدخل الحقيقي للفرد، وهذا عن طريق زيادة الناتج والإنتاجية الزراعية.
- تقليل من نسب البطالة من خلال خلق وظائف جديدة بتغطية مطالب القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة.
- تأهيل الفلاحين وتدريبهم على استخدام التقنيات والأساليب الفلاحية الجديدة والتغلب على مشاكل التي تواجه تطبيق التنمية الفلاحية لتحقيق الهدف المنشود منها وهو الإنتاج العالي بجودة عالية.

1بن الدين فتيحة، مزرية عاشور مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في التنمية الفلاحية المستدامة ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،العدد02، 2022، ص339

[2]محمد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، مخبر بحث، الجزائر،2021

- استغلال الأمثل للموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجية، والعمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي.
- التقدم الاقتصادي الذي يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين. أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها.
- المستوى الغذائي للسكان في ظل التغيرات الحاصلة في الدخل والمستوى المعيشي وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فعال القائمين بالتنمية الفلاحية أخذ تلك الأمور بعين الاعتبار.
- الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج الغذائي الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- إحداث فائض للتصدير خاصة الدول التي تحتاج إلى النقد الأجنبي[1]

شروط التنمية الفلاحية:

يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. العالقات الإنتاجية الفلاحية: يتطلب بناء عالقات إنتاجية فالحية والابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في النشاط الفلاحي التي تؤدي إلى وجود عالقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فالحي مرغوب. حيث أن أجور القوى العاملة الفلاحية يضمن مستوى. الكفاف في ظل النفوذ الإقطاعي، كما أن هذا النوع من العالقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع.

2. الوضع السياسي: تؤدي التغيرات السريعة إلى صعوبة تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة والتي غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان، عند وضع برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية. هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستويات التنمية الفلاحية في معظمها. لذا فإن الاستقرار السياسي شرط لحدوث تنمية اقتصادية فلاحية.

3 الكفاءة الإنتاجية: أي استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج فالحي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في. العملية الإنتاجية.

4 ونظام تسويقي مثالي وتسويق المنتجات الفلاحية وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءته.

5 وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية مثل توفير مؤسسات تحويل.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية، ويمكن توضيح مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:

[1] بن الدين فتيحة المرجع السابق، ص 339

جدول رقم(04) يمثل تطور عدد العمال في ولاية مستغانم من سنة 2017 الى سنة 2022

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العمال	79673	80225	80292	74870	66621	61417

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال سنوات2017 2019 تراوحت ما بين 79673و.80292 وهذا راجع الى جهود الدولة في توفير مناصب الشغل في

هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والتسهيلات الممنوحة للفلاحين

أما من خلال السنوات الأخيرة انخفض إلى 641414 عامل في سنة 2022، بسبب الظروف المناخية بولاية مستغانم باعتبار القطاع الفلاحي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمناخ، مما يضطر العديد من العمال بالبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استمرارا.

بالإضافة إلى عزوف فئات الشباب عن ممارسة النشاط الفلاحي بالقرى جراء انتشار ثقافة الاعتماد على آليات الدعم وأيضا هروب وهجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل.

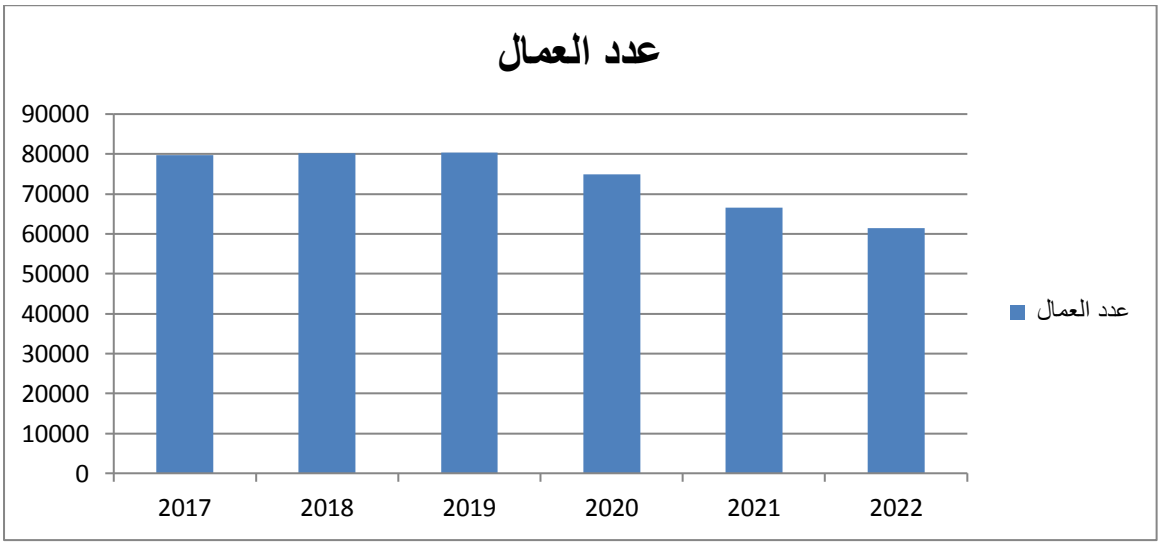

الشكل (05) أعمدة بيانية تمثل تطور عدد عمال القطاع الفلاحي بمستغانم

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها المنتجات الفلاحية، مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن في التجارة الخارجية عن طريق عمليات التصدير والاستيراد لهذه المنتجات، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات والواردات لولاية مستغانم.

أ- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من مؤشرات الهامة الدالة على أهمية هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم(05) يمثل مختلف الصادرات لولاية مستغانم

المواد (طن)	2017	2018	2019	2020
بطاطس موجهة لاستهلاك	2010.3	425.76	508	354
كسكس	12	/	/	/
عجائن غذائية	167.8	/	/	/
تمور	/	125.4	54.796	239.156
بطيخ احمر	65.4	/	/	/
بطيخ اصفر	1.5	/	/	/
المجموع	607.3	580.66	562.796	593.156

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد عليها وتخفيض حجم الواردات أما ارتفاع أسعار السلع العالمية ينتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06) يمثل مختلف الواردات لولاية مستغانم

المواد (طن)	2017	2018	2019	2020
بذور البطاطا	82374	54937.95	86707.65	13493
بذور الفاصوليا	116	329	176.53	149.44
بذور البازلاء	1330	408.53	36	97
بذور الخضروات	80	164.34	63.59	139.24
بذور الفول	14	146.28	70	/
قمح اللين	1177	9000	/	/

قمح الصلب	/	/	/	/
الذرى	/	60	/	/
حمص	/	/	/	/
فواكه	/	96526.03	/	/
بذور للعلف	40	2737.28	119.8	8946
شعيرللعلف	33914	2698.64	/	/
شتلات أشجار مثمرة	1573128 شجيرة	4427808 شجيرة	/	/
المجموع	1642249	167008	132633	190256

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من الجدول السابق رقم نلاحظ زيادة في قيمة الواردات الزراعية المتمثلة في كل من بذور البطاطا، الفاصولياء، الخضروات وحتى بذور العلف وشتلات الفراولة والأشجار المثمرة التي بلغت كميتها المصدرة خلال2017 أكثر من 1573128 و427808في 2018 يتم استردادها لتحسن الإنتاج المحلي.

وفي سنة 2020 هناك تناقص ملحوظ في استرداد البذور وعدم استراد القمح الصلب واللين مقارنة بالسنوات الأخرى حيث بلغت القيمة الإجمالية للواردات 22824,68 يعود هذا التناقص لتطور الإنتاج النباتي وتقلص الطلب على المنتجات الزراعية.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من القيام بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في النقاط التالية:

- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن لتحقيق هذا الهدف لابد من وجود فعالية إنتاجية القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين وتشجيع الشباب على العمل الفلاحي وخدمة الأراضي واستخدام وسائل الحديثة في هذا القطاع مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لان هذه الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.
- ضرورة خلق وتوزيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين:
  - الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض مع ظروف إمكانية الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
  - الميزة الثانية: توفير للقطاع مصادر للحصول على القروض وبشكل بسيط وعقلاني بعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم بسهولة وتخفيض تكاليف النقل والتخزين وإلغاء الاحتكار لرفع الإنتاج الفلاحي [1]
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية لان مرحلة التخطيط المركزي الذي عرفته من تحديد دون المستوى الأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار إن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

[1] محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص78

خلاصة الفصل الثاني:

تبين لنا من خلال هذا الفصل إن القطاع الفلاحي يعتبر القاعدة الأساسية التي يقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي، وهذا راجع للدور الحيوي وعلاقته بجميع القطاعات.

ومن خلال استعراض بعض الإحصائيات الخاصة بولاية مستغانم لاحظنا تنوع الإنتاج الفلاحي وتطوره خلال السنوات الأخيرة، كما تتميز الولاية بطابعها الفلاحي وتنوع محاصيلها مثل البطاطا والحمضيات بالإضافة إلى ثروتها الحيوانية

وتناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في كل من التشغيل وتخفيض الواردات وترقية الصادرات وبعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي

استنتجنا إن مساهمة الفلاحة في التشغيل عرف تناقصا في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى الإمكانيات المعتبرة المتاحة بالولاية فبإمكانها الوصول إلى مستويات اعلي من الإنتاج تسمح بتحقيق الأمن الغذائي.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مستغانم-

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82 -106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار القانوني قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة لقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة وتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصيص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة التنمية الريفية

بنك الفلاحة مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أعلاه. أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدء من تدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني، ويهدف البنك إلى المساعدة على تنمية جميع القطاعات الفلاحية وتدعيم الأنشطة الفلاحية والريفية والزراعية والصناعية وذلك بمنحها القروض لتحقيق الخطط والبرامج المالية المطبقة للخطط الوطنية للتنمية. وهنا تظهر صفة "التنمية" أي لهذا يسمى "بنك الفلاحة والتنمية " ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Salamanch Bankers لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و669 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم.

المطلب الثاني: وظائف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى. وبذلك أصبح إلزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام ظل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويله كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.6 مليار دولار، وينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية بالجزائرية. وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ثانيا: مهام البنك.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والنقد.
- فتح حسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الشركات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

ثالثا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الاستراتيجية فيما يلي:

- المحاور الاستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الاستراتيجية.

الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- ✓ قطاع الفلاحة.
- ✓ قطاع الصيد البحري والمواد المائية.
- ✓ تمويل برامج التنمية الريفية.

- يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:
  - ✓ القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
  - ✓ القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
  - ✓ القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (fonal) والصندوق الوطنية للسكن (cnl).
  - ✓ القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.
- مرجعية النشاطات الاستراتيجية.
- لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:
  - ✓ الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
  - ✓ الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.
  - ✓ صناعة العتاد الفلاحي.
  - ✓ الصناعات الغذائية الفلاحية.

- ✓ تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.

- **تنمية العالم الريفي خاصة:**
  - ✓ نشاطات الحرفيين الصغار.
  - ✓ السكن الريفي.
  - ✓ المشاريع الاقتصادية المجاورة.
  - ✓ مشاريع الري الصغيرة.
  - ✓ صناعة السروج والأدوات الجلدية.
  - ✓ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزران والوزارية.
  - ✓ وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.
  - ✓ طلبات القروض.
  - ✓ معالجة ملفات القروض.

البنك يعطي أهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار.

لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك.

هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك التنمية المحلية.

المطلب الثالث: تعريف المجمع والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 –ا لمجمع الجهوي :

المجمع الجهوي للاستغلال "27" خاص بولاية مستغانم نشأ هذا المجمع كغيره من المجمعات التابعة لـ "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" 13 مارس 1982 في البداية يشرف على 06 وكالات محلية للاستغلال هي:

- الوكالة المحلية للاستغلال مستغانم "866".
- الوكالة المحلية للاستغلال سيدي لخضر "867".
- الوكالة المحلية للاستغلال عين تادلس "872".
- الوكالة المحلية للاستغلال بوقيرات "874".
- وفي سنة 2012 تم فتح وكالة محلية للاستغلال ماسرى "878".
- وفي سنة 2019 تم فتح وكالة محلية للاستغلال عشعاشة "879".

عمل المجمع يكمن في تمويل المشاريع التي تفوق جميع طاقة الوكالات المحلية، كذلك يعمل كوسيط بين هاته الأخيرة والمديريات المركزية "لا مركزية القرار". في إيصال المعلومة وتطبيق الاستراتيجية المسطرة

مـن أنشـأ بنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة إلا وهـي النهـوض المحـيط الريفـي وتمويـل النشـاط الفلاحي بعـدة أنواع من القروض كالرفيق، التحدي، قروض استثمارية لشراء العتاد والتجهيزات.

كـذلك في هـذا المجمـع يـتم الإشـراف على مختلـف العمليـات كالإيـداع والسـحب ولا ننسـى عمليـات التجـارة الخارجية.

1- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصالحه:

اتخـذت وكالـة بـدر هيكـل تنظيمي يتماشـى مـع التطـورات التي شـهدتها المنظومـة المصـرفية الجزائريـة مـن إصـلاحات نقديـة وتطـور تكنولـوجي لتحسـين جـودة الخدمـة البنكيـة، والشـكل المـوالي يوضـح الهيكـل التنظيمي للوكالة:

المخطط (06) الهيكل التنظيمي للوكالة.

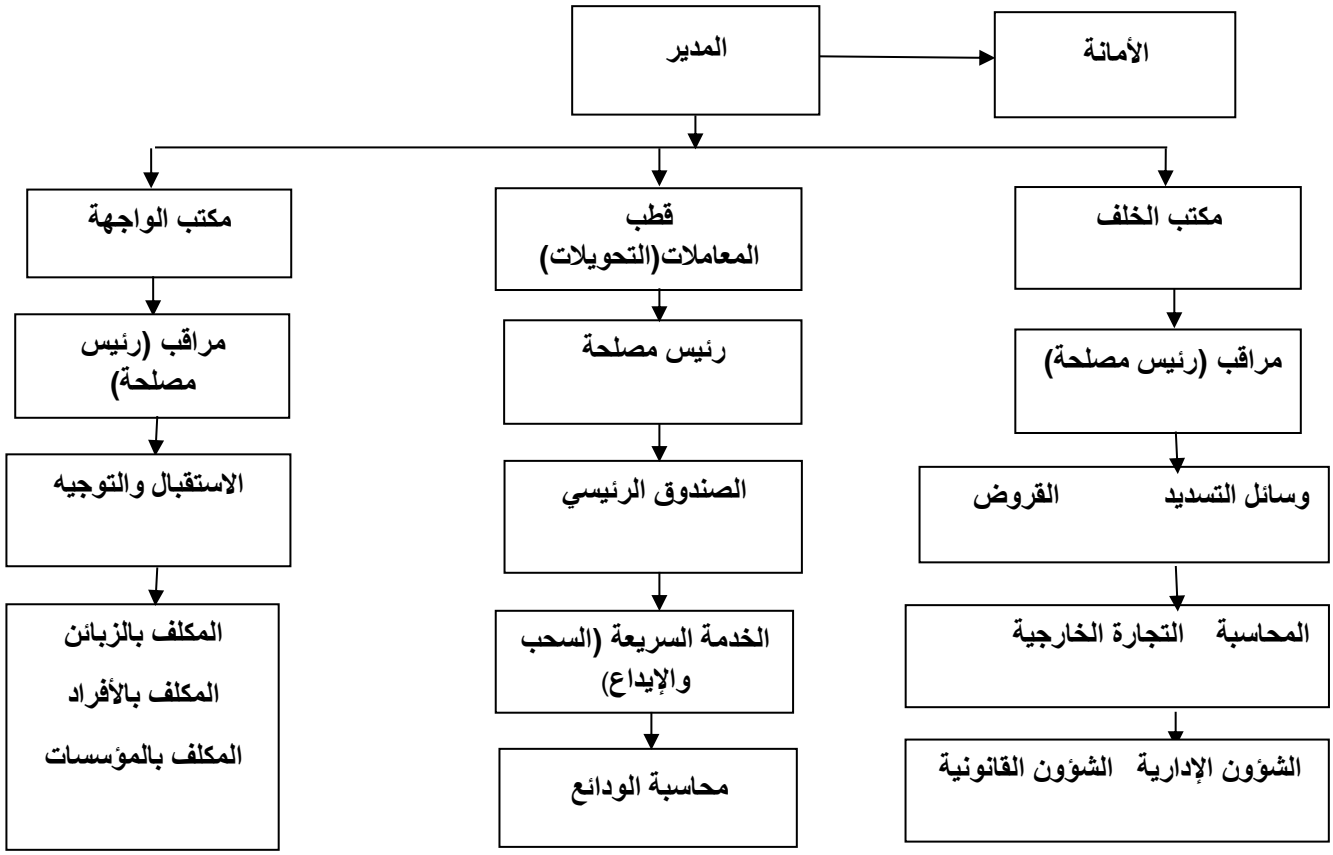

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

- **المـدير:** يعتبـر الممثـل الرئيسـي لبنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة حيـث يتحمـل مسـؤولية إبـرام وتوقيـع كـل العقـود والاتفاقيـات ومختلـف الوثـائق ومـن مهامـه أيضـا مراقبـة جميـع المصـالح التابعـة للوكالـة وكـذلك يقـدم تقرير عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالوكالة.
- **إدارة السـكرتارية:** مـن مهامهـا تسـهيل أعمـال المـدير الـذي بـدوره يتـدخل في شـؤون سـيرها وتنظيمهـا كمـا تسـتقبل العمـلاء الـذين قـدموا طلبـات الحصـول على القـروض والاتصـال بـالعملاء عنـد الحاجـة واسـتقبال البريد والمكالمات الهاتفية.
- **الإدارة:** وتنقسم بدورها إلى:

مكتب الواجهة: ويضم:

- مراقب (رئيس مصلحة).
- مصلحة الاستقبال والتوجيه.
- مصلحة المكلف بالزبائن(أفراد).

– **قطب المعاملات(التحويلات):** ويضم:

- رئيس المصلحة: يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه.
- الصندوق الرئيسي.
- الخدمة السريعة (السحب والإيداع).
- محاسبة الودائع(المدفوعات): ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

- **مكتب الخلف:** ويضم:

- **مراقب** (رئيس مصلحة).
- **وظيفة القروض ووسائل التسديد:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم، وإعداد المذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، وبأي وسيلة يمكن تسديد هذه القروض.
- **وظيفة التجارة الخارجية:** تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع أو الشراء (الاستيراد والتصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي وفتح الاعتماد المستندي للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.
- **وظيفة المحاسبة:** وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة ومتابعة العقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف وبالمراقبة التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية لعملية التسيير.
- **الشؤون القانونية والإدارية:** وهو القيام بتسيير الشؤون القانونية الداخلية للوكالة، كما تقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة وتحليل وجود مشاكل الإدارية وكل هذا من أجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة

المبحث الثاني: القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف –وكالة مستغانم-

المطلب الأول: تعريف وتقديم ودراسة ملف قرض التحدي والرفيق.

أولا: مفهوم قرض التحدي والرفيق

أ- مفهوم القرض الرفيق

القرض الرفيق هو إحدى القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربيين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على القرض حيث إن:

- لكل مستفيد من القرض الرفيق يسدد مستحقاته من اجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.
- كل مستفيد من القرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة (ممددة بستة أشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الفوائد المترتبة من القرض و إمكانية الاستفادة من القروض الجديدة.

" قرض الرفيق هو قرض استغلالي موسمي مدعم من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم (مزارعون، مربون مواشي...الخ). أما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات ".

ومن خصائصه: حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية السمات التالية لهذا القرض:

1) يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.
2) مدة القرض محصورة بين9 و 24 شهرا.
3) لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمة شخصية.
4) تقدم الدولة دعم على المعدلات الفائدة نسبة 100 %حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقة لمعدلات الفائدة والمقدرة ب 5.5 %من حجم القرض.
5) يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التامين وضمانات شخصية).

ب- مفهوم قرض التحدي

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يمنح لأشخاص طبيعيون (فلاحون يملكون أراضي لم يسبق استغلالها والذين يهدفون إلى استعمالها في مشاريع زراعية، تربية الحيوانات) أو المعنويون (مؤسسات اقتصادية عمومية أو خاصة أو التي لديها علاقة بالنشاطات الفلاحية سواء كانت من اجل التخزين أو النقل أو الصناعات التحويلية) الذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ".

ومن خصائصه:

1. إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو اقل، تتحمل الوزارة الفائدة.
2. يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1بالمائة عند السداد بين السنة السادسة (6) والسابعة (7).
3. على المستفيد من القرض دفع فائدة 3 بالمائة عند السداد من السنة (8) والسنة التاسعة (9).

4. إذا دام المشروع اكثر من 10 سنوات يتحمل المستفيد أعباء فوائد كاملة.

ثانيا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة

جدول رقم(07): يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض الرفيق من طرف الوكالة:

السنوات	المشاريع الممولة	النسبة
2019	141	75
2020	75	55
2021	55	35
2022	90	12

استنتاجا من الجدول أعلاه:

وحسب المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما يخص قرض الرفيق من سنة 2019الى سنة 2022نلاحظ تراجع في عدد المشاريع الممولة من طرف البنك، وهذا راجع الى صعوبة حصول الزبائن على البذور خلال فترة كوفيد19، و من الأسباب الأخرى عدم تسديد الزبائن القدماء لديونهم سبب هذا الأخير عدم العمل في فترة كرونا.

أما في سنة 2022 نلاحظ ارتفاع نسبي في المشاريع الممنوحة من طرف البنك، وهذا راجع الى التسويات الأخيرة التي قان بها البنك تتمثل في استرجاع الديون السنوات السابقة الناتجة عن جائحة كرونا.

جدول رقم08: يمثل المشاريع الممولة بواسطة قرض التحدي من طرف الوكالة:

السنوات	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
2019	75	25
2020	10	2
2021	7	1
2022	5	0

فيما يخص قرض التحدي الملاحظ في الجدول أعلاه، تراجع نسبي في عدد المشاريع الممولة من طرف البنك من سنة 2019الى سنة 2022 ولسبب محوري أن تراجع الزبائن بسبب نسبة الفوائد أي الفوائد التي كانت تسددها الخزينة أصبح يسددها الزبون.

ثالثا: تقديم ودراسة ملف قرض الرفيق والتحدي

1-دراسة قرض الرفيق وقرض التحدي

ا-دراسة قرض الرفيق:

تقدم السيد "ج" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف تمويل مشروعه (زرع بذور بطاطا) مرفق بالوثائق المبينة فيما يلي:[1]

- **ملف القرض:**

- طلب القرض.
- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع (عند مكتتب دراسات معتمد لدى وزارة الفلاحة).
- الفاتورة الشكلية.
- شهادة المصادقة على المشروع من المصادر الفلاحية.
- دفتر العقاري.
- شهادة التأهيل بالنسبة للمستثمر الفلاحي هي بطاقة فلاح.
- شهادة جبائيه مصفاة مستخرجة من مديرية الضرائب.
- شهادة عدم المديونية من بنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- يطلع المستثمر ملف عند مصلحة المكلفين بالزبائن قسم مؤسساتي.
- تحديد محظر المعاينة المكان الاستغلال من طرف هذه المصلحة يوجه الملف إلى مصلحة القروض ويتم فيها معالجة ودراسة (رفض أو قبول) إن كان نوع الملف يدرس على مستوى الوكالة.[2]

- **دراسة الملف:**

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المدير وموظفين من مصالح القروض والزبون لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين (مشرف المكاتب الواجهة + مشرف عن المكاتب الخلفية) وهذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع اللجنة القروض لإعداد المحضر والتوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار ويعاد إلى الوكالة مع قبول القرض أم الرفض.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "ج" وسلمه إلى الممول لاقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر آخر وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.

2-تقديم المشروع:

أ- **قرض الرفيق:** قبل أن نتطرق إلى تقديم المشروع نقدم بعض المعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

- **معلومات عن طلب القرض:**

نشاط: فلاح.

طبيعة القانونية: شخص طبيعي.

رقم أعمال زبون لـ 3 سنوات سابقة.

2019: لا شيء.

2020: لا شيء.

2021: 9000DA.

- **تقديم مستثمرة:**

✓ **طبيعة قانون لمستثمرة.**

مساحة إجمالية 1 هكتار 76 آر.

مساحة القابلة لاستغلال 1 هكتار 76 آر.

تقديم المشروع:

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:[1]

السيد البالغ من العمر 41 سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الحصول على بذور البطاطا ومستلزماتها في إطار قرض الرفيق

- **موقع المشروع:** دوار مكاحلية.
- تكلفة المشروع قدرت بـ 1460265.000.
- **نوعية القرض:** قصير المدى في إطار قرض الرفيق لدعم المستثمرات الفلاحة.
- **المشروع:** اقتناء بذور البطاطا ومستلزماتها.
- **مدة القرض:** 12 شهرا.
- **نسبة الفوائد (نسبة الامتيازات):** قصير المدى.
- بدون فائدة.

- **الضمانات المقدمة:**

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

- رهن قطعة فلاحية.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المخطط(04): الدراسة المالية لمشروع

وبعد أن يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراية الملف مرورا بالمراحل الموضحة في المطلب السابق وقبول الملف دون أي مشاكل أو عوائق يقوم البنك بالمراحل التالية لدراسة مالية المشروع وتكون كالتالي:

	DISIGNATIONS	QTE	U	PRIX UNITAIRE HT	ONTANT TOTAL HT
1	SEMENCES DE POMMES DE TERRE AMAROZA (A) HOLLANDE	44 ,00	QX	16 000,00	**704 000,00**
2	FONGICIDES HERBICIDES	45,00	L	1 250,00	**56 250,00**
3	NGRAIS NPK 15 15 15 SULFATE	17,50	QX	9 300,00	**162 750,00**
4	UREE 46 %	8,50	U	8 000,00	**68 000,00**
5	GAINE SOUPLE GOUTTE A OUTTE WATER TAPE 3000 ML 2L	15,00	U	20 000,00	**300 000,00**

TOTAL HT	1 291 000,00	TOTAL TVA 9%	68 422,50
		TOTAL TVA 19%	100 842,50

MONTANT NET TIC APAYER

ARRETTEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : UN MILLION QUATRE CENT SOIXANTE MILLE DEUX CENTS SOIXANTE CINQ DA ZERO CENTIMES.

قدرت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع 1 460 265,000 وهو استثمار قصير المدى.

ب- **دراسة قرض التحدي:** قبل أن نتطرق إلى تقديم المشروع نقدم بعض المعلومات المهمة المتمثلة فيما يلي:

- **معلومات عن طلب القرض:**

نشاط: فلاح

الطبيعة القانونية: شخص طبيعي.

رقم أعمال الزبون ل 3سنوات السابقة:

2013: لاشيء

2014: لاشيء

2015: لا شيء

- **تقديم مستثمرة:**
- **طبيعة قانون لمستثمرة**

مساحة إجمالية لمستثمرة: 12 هكتارات و6 أر

المساحة القابلة لاستغلال: 12 هكتارات و6 أر

تقديم المشروع: بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية

السيد "ج" البالغ من العمر 53 سنة والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اجل الحصول على جرار ولواحقه و22بيت بلاستيكي في إطار قرض التحدي.

- **موقع المشروع: بن** ياحي حسيان عين النويصي مستغانم.
- **تكلفة المشروع قدرت ب:** 8.739.291,60
- **نوعية القرض: متوسط** المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية
- **المشروع:** اقتناء معدات فلاحية (جرار، خزان سعته 3000ل، بيوت بلاستيكية).
- **مدة القرض :**72 شهرا
- **نسبة الفوائد (الامتيازات):** متوسط المدى.
- -1% بالنسبة للسنة السادسة إلى السابعة
- **الضمانات المقدمة:**

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

- رهن رسمي لحق امتياز
- رهن حيازي لقياد ممول من طرف البنك

- **الدراسة المالية للمشروع:**

الجدول رقم(09): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

الرقم	التعيين	الكمية	سعر الوحدة	تكلفة الاستثمارية
1	جرار DZA T0824	1	3.861.000.00	3.861.000,00
2	خزان CITERNR 3000L	1	193.611,00	193.611,60

3	بيوت بلاستيكية (بدون لوازم)	22	148.590,00	3.268.980,00
4	بلاستيكFL ; PLASTIQUE	33	35.100,00	1.58.300,00
5	سلك	11	23.400,00	257.400,00
			المجموع	8.739.291,60

المصدر: من إعداد المتربصين اعتمادا على وثائق مقدمة من البنك

علما أن المبالغ متضمنة رسوم TTCمختلفة عن الملاحق التي كانت خارج الرسم HTو لكن النتيجة فقط هي التي تضمنه الرسوم.

قدرت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع 8.739.291,60دج وهو استثمار متوسط المدى.

الجدول رقم (10): نسبة المساهمة

مساهمة شخصية %	20	1.747.858,2
مساهمة البنك%	80	6.991.433,28

المصدر: من إعداد المتربصين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

المساهمة الشخصية هي المبالغ الذي يساهم به طالب القرض، تمثل 20%من التكلفة الاستثمارية و80% من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية في شكل قرض تحدي.

الجدول رقم (11): طريقة تمويل المشروع

مبلغ الاستثمار	8.739.291,60	
قرض التحدي (متوسط المدى)	6.991.433,28	6 سنوات
المساهمة الشخصية	1.747.858,32	

المصدر: من إعداد المتربصين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك

من خلال كل هذه المعلومات نقول انه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق قرض التحدي المتوسط المدى قيمته 6.991.433,28دج مخصص لاقتناء وسائل لمدة 6سنوات.

أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فمبلغه قيمتها ب 1.747.858.32

المطلب الثاني: المجالات التي يشملها القرضين وشروط الاستفادة منهم.

أولا – المجالات التي يشملها القرضين:

أ- المجالات التي يشملها قرض التحدي

- عمليات تطوير الري الفلاحي
- تعبئة الموارد المائية وإعادة تأهيل أو بناء منشاة جديدة
- تجميع الينابيع وأعمال تحويل المياه الحفر، الآبار.
- معدات الضخ والري
- إنجاز وإعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الري الفلاحي.
- إنجاز أو إعادة تأهيل شبكات صرف المياه
- إصلاح المضخات (المعدة للاستخدام الفلاحي)
- إنشاء منشاة تخزين الوسيط (أحواض تراكم، أحواض غشائية، حوض خرساني).

- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج:
- اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور النباتات الأسمدة ومواد الصحة النباتية).
- الإنتاج الحيواني: المستحضرات الصيدلانية، أعمال الصيانة والإصلاح ومنشاة تربية الماشية.
- عمليات التطعيم.
- اقتناء وسائل نقل خاصة.
- اقتناء منشاة الطاقة (المواد الكهربائية)
- اقتناء معدات فلاحية وأخرى خاصة بتربية المواشي، بيوت بلاستيكية متعددة القبب
- اقتناء وتجديد الحصادات.
- اقتناء الجرارات والمعدات الموافقة لها.
- 3-الإنتاج الحرفي:
- معدات الإنتاج الحرفي الريفي المرتبطة بالنشاط الفلاحي.
- إنتاج سلال من الألياف النباتية.
- صنع السجاد.
- تجهيز الصوف الخاصة بالخيم.
- السروج والمدابغ التقليدية.
- تغليف وتحويل المنتجات الغابية.
- صناعة مواد الفلين.
- إنجاز منشاة، التخزين والتحويل والحفظ والتوضيب والتثمين
- إنجاز منشاة خاصة بجمع واستلام المنتجات الفلاحية والحيوانية
- اقتناء سلاسل الفرز والحفظ.
- اقتناء خطوط الذبح والتقطيع الخاصة بالماشية الصغيرة.
- إنشاء ورشات لتعبئة وتحويل الصوف
- اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية والصناعية.

ب-المجالات التي يشملها قرض الرفيق:

✓ **القرض الموسمي:**

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور الأسمدة، مبيدات).
- اقتناء أعلاف مقدمة للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري والمنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك « syrpalak ».
- عمليات زراعية.

✓ **القرض الفيدرالي**: القرض الفيدرالي موجه لمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصاديات والتعاونيات والمجموعة المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية

- إنتاج الحليب
- إنتاج الحبوب
- إنتاج بذور البطاطس
- وحدات تصنيع العجائن
- تغليف وتصدير التمور
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون
- إنتاج العسل
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين
- ذبح وتقطيع الدواجن.

ثانيا-شروط الاستفادة من القرضين:

- عقد الملكية، عقد الامتياز، عقد الإيجار.
- بطاقة الفلاح أو مربي الحيوانات، صادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة.
- الوضعية الضريبية (عدم وجود ضريبة على الفلاح)
- الفواتير الشكلية.
- مخطط الإنتاج المحسن.
- ميزانية الخزينة المؤقتة للحملة.
- شهادة عدم المديونية، صادرة عن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد

كما قلنا سابقا إن قرض الرفيق و التحدي له شروط خاصة من ناحية الاستحقاق (أجال تسديد القرض) و حسب اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، انه في حالة عدم الوفاء يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديده و يقوم بمنح فرصة أخرى للزبون لتدارك هذا الوضع ، حيث يقوم بتمديد أجال التسديد إلى 06 أشهر أخرى كأخر اجل ، و في حالة عدم التسديد خلال هذه الفترة يفقد القرض امتيازاته ويقوم الزبون بسداد قيمة القرض كله إضافة إلى الفوائد الناتجة عن التأخير التسديد و تسمى (فوائد التأخير عن السداد)، و يقوم البنك بتطبيق إجراءات تتمثل هذه الأخيرة في:

1. **طلب خطي:**

يقوم الزبون المتأخر عن التسديد بتقديم طلب خطي إلى الوكالة من اجل تمديد أجال التسديد، خلال أسبوع من طرف لجنة القرض ويكون إما بالقبول أو الرفض ففي حالة القبول تقوم لجنة القرض بإرسال التقرير بعد دراسته في المجمع الجهوي لاستغلال بالقبول بتمديد في فترة السداد، أما في حالة الرفض تقوم اللجنة بإرسال تقرير الاجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة إلى اجل أخر، فتنقل القيم أليا من حساب الزبون إلى حساب خاص بحالات التسديد مكتوبة بلون احمر، في هذه الخالة يمر ب 04 مستويات كما يلي:

- ✓ **المستوى الأول سلسة 301:** ويسمى بالمستوى الأول لعدم تسديد الزبون لمستحقاته بحيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار للزبون لتسديد القرض فقط.

- ✓ **المستوى الثاني سلسة 387:** لم يسدد الزبون لمستحقاته من الإشعار الأول فيتم إرسال الإشعار الثاني للزبون وإعلامه بضرورة التسديد، بحيث يكون أخر اجل قبل اللجوء إلى القضاء.
- ✓ **المستوى الثالث سلسة 388:** ويسمى بالمستوى ما قبل المتابعة القضائية، ففي هذه حالة لا يمكن الزبون التفاوض مع البنك بأي شكل من الأشكال.
- ✓ **المستوى الرابع سلسة 389:** يعتبر المستوى الرابع هو أخر مستوى تصل إليه الإجراءات بحيث تلجا إلى المتابعة القضائية، ففي هذه الحالة يكون الزبون مجبرا بتسديد قيمة القرض وكافة فوائد التأخير، وتحسب فوائد التأخير أليا وليس يدويا، يأخذ من تاريخ الحصول على القرض حيث يحسب أجال التسديد والتأخير وحساب نسبة الفائدة، بحيث تزداد كل يوم بنسب مختلفة حسب الدراسة الآلية لنظام البنك selon les études de system bancaire

ملاحظة: في المستويات الأولى والثانية يستطيع الزبون التفاوض مع الوكالة من اجل تمديد أجال التسديد وأما في المستويات الثالثة والرابعة لا يمكن التفاوض، بل تتم مباشرة المتابعة القضائية.

المطلب الرابع: مساهمة القروض في تنمية القطاع الفلاحي

يعد القرض الفلاحي أداة فعالة لا غنى عنها من اجل التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخصوصا الزراعية منها، إذ يعتبر أحد مصادر الزراعة الهامة كونه يسهل انتقال رؤوس الأموال التمويلية التي يعاني منها المزارعون التي تتمثل في قلة رأس المال اللازم لعملية الإنتاج الزراعي.

وعموما فان القرض الفلاحي يؤدي دورا مهما في تنمية النشاط الفلاحي يمكن توضيحه في النقاط التالية:[1]

- إعطاء فرصة للفلاحين باستغلال أراضيهم على أحسن وجه، كما يتمكن الفلاح بواسطة القروض التي يتحصل عليها من زيادة عدد الدورات الإنتاجية يعني إنتاج أكثر من محصول واحد في السنة وتعدد المنتجات الفلاحية.
- التوسع الأفقي في الزراعة عن طريق استصلاح الأراضي القابلة للزراعة والتوسع الراسي عن طريق استخدام الأساليب والوسائل العلمية الحديثة كالتخطيط والإدارة الجيدة للموارد الزراعية والحيوانية لزيادة الإنتاج منها.
- توفير العمالة ومكافحة البطالة من خلال استغلال الأرض في أكثر من دورة فيتطلب العمل الدائم من الفلاح فيلجا إلى زيادة عدد العمال لمساعدته.[2]
- زيادة دخل الفلاح وبالتالي زيادة الإنفاق المتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك وبالتالي رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة وإفراد المجتمع من جهة أخرى.

[1] ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير الإنتاج الحيوي والخضروات وتربية الدواجن، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أدرار، 2020/05/12، ص147.

[2] يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص48.

- التمويل عن طريق القروض الفلاحية حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي لا يكف.
- منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدراتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي.
- زيادة كفاءة العمل الفلاحي الزراعي، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة لإتباعها لتسريع أنشطة القطاع الزراعي[1] وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية الشاملة.

[1] جعواني أحمد، مدياني عبد القادر، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي، جامعة أحمد دراية، أدرار ص89.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تناولنا نشأة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم رقم 866 والوظائف التي يقوم بها والخدمات المخولة له وهيكله التنظيمي، باعتباره من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة معرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

وتعرضنا إلى المفاهيم العامة حول قرض الرفيق وقرض التحدي حيث تم التعرف على كل ما يشمله القرضين، وأهم الوثائق اللازمة لتكوين الملف الخاص بالقرضين وكذلك المجالات التي يشملها والشروط اللازمة لاستفادة من القرضين.

وتناولنا أيضا كيفية تسيير الأخطار التي تتعرض لها الوكالة، التي تتمثل في عدم تسديد الديون من طرف المقترضين حيث تم التعرف على مختلف الإجراءات اللازمة التي تتخذها الوكالة من اجل استرجاع قيمة الدين بواسطة المصلحة المختصة التي تسهر على تنفيذ كل الإجراءات وتتأكد من سيرورة العمليات واتخاذ القرار المناب لتحصيل قيمة الدين.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

مـــن خـــلال دراســـتنا للموضـــوع اتضـــح لنـــا أن البنـــوك لهـــا دور فعـــال فـــي إنعـــاش الاقتصـــاد الـــوطني للدولـــة، وتـــوفير الـــدعم المـــالي لمختلـــف الأنشـــطة الاســـتثمارية التـــي تلقـــى عجـــزا فـــي تمويـــل ذاتهـــا، كمـــا تعتبـــر اهـــم المصـــادر الخارجيـــة المعتمـــد عليهـــا نظـــرا للوظـــائف العامـــة التـــي تقوم بها، ومن اهم هذه الوظائف هي منح القروض.

إن القـــروض البنكيـــة تعـــد المصـــدر الأساســـي المســـتعمل بكثـــرة فـــي مجـــال تمويـــل المشـــاريع الاســـتثمارية، ولـــذلك فتحنـــا نافـــذة عامـــة حـــول البنـــوك التجاريـــة ووظائفهـــا اســـتنتجنا مـــن خلالهـــا أن البنـــوك تنفـــرد بميـــزة خاصـــة فـــي كونهـــا الجهـــة المصـــدرة للقـــروض بمختلـــف أنواعهـــا وأجـــال مختلفـــة قصـــيرة ومتوســـطة وطويلـــة الأجـــل. مـــع الأخـــذ بعـــين الاعتبـــار مجموعـــة من الإجراءات عند دراسة ملف القرض.

أمـــا فيمـــا يخـــص القطـــاع الفلاحـــي يعتبـــر مـــن اهـــم القطاعـــات الأساســـية التـــي يقـــوم عليهـــا هيكلـــة النظـــام الاقتصـــادي فـــي الـــبلاد، وذلـــك مـــن خـــلال مســـاهمته فـــي رفـــع مســـتوى العمالـــة وتخفـــيض مـــن حـــدة البطالـــة كمـــا يســـاهم أيضـــا فـــي ترقيـــة الصـــادرات وتخفـــيض حجـــم الـــواردات الزراعية.

ومـــن خـــلال الدراســـة الميدانيـــة التـــي قمنـــا بهـــا فـــي بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة لوكالـــة مســـتغانم، حيـــث تـــم التعـــرف علـــى نشـــأة ومفهـــوم بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة وكالـــة مســـتغانم، وكـــذا مهـــام والهيكـــل التنظيمـــي للبنـــك ومـــن خـــلال المعلومـــات المقدمـــة مـــن طـــرف الوكالـــة تبـــين لنـــا أن البنـــك يعمـــل علـــى مـــنح نـــوعين مـــن القـــروض الفلاحيـــة، قـــرض الرفيـــق وقـــرض التحـــدي، باعتبـــار قـــرض الرفيـــق هـــو قـــرض اســـتغلالي قصـــير الأجـــل بينمـــا قـــرض التحدي قرض استثماري طويل الأجل.

وانطلاقـــا مـــن الدراســـة النظريـــة والتطبيقيـــة حـــول مســـاهمة القـــروض البنكيـــة فـــي التنمية الفلاحية تمكنا من الوصول الى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

نتائج البحث:

- البنـــوك التجاريـــة جـــزءا هامـــا مـــن الجهـــاز المصـــرفي، وهـــي ضـــرورية مـــن ضـــروريات العصـــر الحـــديث لا يمكـــن الاســـتغناء عـــن خـــدماتها، كمـــا تســـاهم فـــي عمليـــة النمـــو والتنميـــة الاقتصادية.
- القـــروض البنكيـــة مـــن اهـــم أوجـــه اســـتثمار المـــوارد الماليـــة للبنـــك، فهـــي تمثـــل الجانـــب الأكبـــر من الأصول والعائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات

- القطـــاع الفلاحـــي مـــن اهـــم القطاعـــات الاقتصـــادية التـــي تعتمـــد عليهـــا الـــدول الناميـــة ومنهـــا الجزائر باعتباره بديل جيد
- الاستثمار في القطاع الفلاحي من اجل تنميته وتوسيعه
- مـــن بـــين اهـــم التمـــويلات البنكيـــة المســـتحدثة للنهـــوض بالقطـــاع الفلاحـــي قـــرض التحـــدي وقرض الرفيق.
- قـــرض الرفيـــق هـــو قـــرض موجـــه لنشـــاطات الاســـتغلال الفلاحـــي، أمـــا قـــرض التحـــدي هـــو قرض الاستثمارات الفلاحية.

الاقتراحات:

- القيام ببرامج توعوية لتشجيع الشباب على خدمة القطاع الفلاحي
- تسهيل إجراءات منح القروض البنكية
- القيام بالإشهار لمختلف القروض الموجهة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- تخفيض نسبة فائدة القروض من اجل إقبال الفلاحين
- ضرورة تمديد فترة تسديد القرض

اختبار صحة الفرضيات:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى حيث تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية في منح القروض التي تعد العمود الفقري لأي بنك وقبول الودائع من عند الأفراد.
- من خلال دراستنا تعتبر ترقية الصادرات وارتفاع نسبة العمالة من مؤشرات التنمية الاقتصادية هنا تكمن أهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض قصيرة وطويلة الأجل المتمثلة في قرض الرفيق وقروض طويلة الأجل كقرض التحدي لتمويل الاستثمارات الفلاحية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

أفاق البحث:

نقترح على الدفعات القادمة أن تقوم بالتعمق أكثر فأكثر في هذا الموضوع، وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها تكون محل بحوث ودراسات مستقبليـــــــــة، ألا وهي:

- دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية
- مساهمة القروض الفلاحية في تسويق وتطوير المنتجات الفلاحية وتصديرها
- أثر الاستثمارات الفلاحية على التنمية الاقتصادية.
- أهمية دعم الدولة للقطاع الفلاحي، ودوره في الاقتصاد الوطنـــــي.

قائمة المصادروالمراجع

أ- المصادر:

- صحيح مسلم3/1188، رقم1552.
- صحيح البخاري1/226، رقم2320

ب- الكتب:

- إسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016م
- حسن السيسي صلاح الدين، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى.
- الحسني فلاح حسين الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك
- الحنفي عبد الغفار، أبو القحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م
- خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- دغيم أحمد علي، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1989م.
- الزبيدي محمود حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2002م
- الشمري ناظم محمد النوري، النقود والمصارف، دار الكتابة للطباعة والنشر والتوزيع، العرق، 1995م
- الصيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006م
- طه طارق، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الكتب الإسكندرية.
- عبد الباقي إسماعيل إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار غبداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- عبد الحميد عبد المطلب، بنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م
- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك opu، الطبعة الأولى، 2000.
- لطرش طاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بتصرف.
- نعمات مصطفى، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان.

ت- رسائل جامعية:

- بختي خيرة، "دور المسرح في تفعيل السياسة الثقافية –مستغانم عاصمة المسرح نموذجا-"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الاتصال السياحي جامعة بن باديس، كلية الإعلام والاتصال، مستغانم، 2016-2017م.
- بن مجات أمينة، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، كلية العلوم والأرض، جامعة منتوري بقسنطينة، جوان 2005م
- جعواني أحمد، مدياني عبد القادر، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحي، جامعة أحمد دراية أدرار.

- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية بالجزائر" دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم السياسة والعلاقات الدوليـة، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011م.
- القورصو وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980/2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2019م.
- هبول محمد، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2019م
- يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

ث- المجلات:

- أحمد عامر، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر2010م
- باشى أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع والمتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02/2003، جامعة الجزائر.
- بن الدين فتيحة، نزرية عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد02، 2022م.
- غربي فوزية، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد05، فيفري 2004.
- ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير الإنتاج الحيوي والخضروات، وتربية الدواجن، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، أدرار، 12-05-2020م.

ج- الملتقيات:

- بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر «الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بومرداس، 24/25-05-2017م.
- هاني محمد، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، الجزائر، 2021م.

ح- المؤسسات الإدارية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم.
- مديرية الصيد البحري لولاية مستغانم.
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

خ- مواقع على الأنترنت:

- HORIZONS.DZ.21/05/2022